الأمير شكيب أرسلان

كتاب البيان

عمّا شهدتُ بالعيان
وعمّن شاهدتُ من الأعيان
من إعلان الدستور العثماني إلى الآن



الدار التقدمية

كتاب البيان

الأمير شكيب أرسلان / كتاب البيان

إشراف وتحرير:

د. سوسن النجّار نصر

الدار التقدمية

المختارة ـ الشوف ـ لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١ـ٥/٢١٠٥٥٥ ـ ٠٠٩٦١ـ٥/٢١١٥٥٥

E – mail: moukhtarainf@terra.net.lb

http : //www.daraltakadoumya.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

الأمير شكيب أرسلان

كتاب البيان

عمّا شهدت بالعيان
وعمن شاهدت من الأعيان
من إعلان الدستور العثماني إلى الآن

إشراف وتحرير

د. سوسن النجّار نصر

مقدّمة الناشر

يُقال: لا حاضر لمن لا يؤرِّخ، ولا مستقبل لمن لا يقرأ تراث المؤرِّخين! ولعلَّ في لعبة التواريخ والوقائع والأزمنة المنطوية صفحات طواها الضياع، وأخرى شاء لها القدر أن تتجلّى في حاضر نعيشه، متطوّر وعظيم، لتخاطب أجياله بيدِ ثقات، فترسم له سمات عصور مضت، وتعود لتحيي التاريخ الغافي بين أسطر الوهن والنسيان بإكسير الأسلوب والكلمة.

وكان أمير البيان، الأمير شكيب أرسلان، ممّن صافحوا التاريخ بيد المروءة والكفاءة والعلم والثقة والعنفوان؛ وكان على كلّ ذلك قد وضع نفسه في ميزان القسط والعدل؛ فتراه، وخطّ يده دليلنا إلى ما كان عليه، يؤرِّخ بديباجته المميّزة، ويلوِّن أحداث الماضي السحيق بألوان الصدق والأمانة والابتعاد عن الإسفاف، وكذلك التقتير.

يد الأمير شكيب أرسلان التي كانت للعين رسولاً ومترجمًا، رافقت أحداثًا وسجّلتها بكلّ مصداقية، ونقلتها إلينا لنجد أنفسنا أمام عصر تطاحنت فيه المصالح والأهواء، واختلطت الأمم والآفاق والأسماء، فها هو لبناننا لا يزال كما هو، ساحة صراع؛ وها هي المطامع الخارجية تحبل في أقاصي الدنيا لتلد أحقادًا وفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

ما أشبه اليوم بالأمس! وما أشد لحظ الأمير شكيب أرسلان في وصف خواتم الأشياء والعظائم والمآسي! فيا ليتنا نجيد القراءة ومطالعة التاريخ لنتعلّم من هؤلاء العظماء، ولنحذو حذوهم!

مؤلّف "كتاب البيان لمن شاهدت من الأعيان وما شهدت بالعيان من وقت

صدور الدستور العثماني إلى الآن» هو مخطوط للأمير شكيب أرسلان غير منشور سابقًا، من محفوظات الدار التقدّمية الخاصّة، والذي نتشرّف بأن نضيفه إلى تراث الأمير شكيب أرسلان الكامل المجموع من قِبَل الأساتذة: د. يوسف إيبش، د. يوسف خوري، توما عريضة. وقد كان للدار التقدّمية حظوة تحقيقه والتعليق على بعض حواشيه وملاحظته.

يقع المؤلَّف في فصل واحد ولا يتخلّله الكثير من العناوين، ويُختم بنسخ مصوَّرة عن المخطوط ـ بيد الأمير شكيب أرسلان ـ وهو ويمتاز بلغة السرد والتاريخ العلمي المتقن الذي يحاور القارئ ويسائله، ليعود ويباغته بالأجوبة في آنٍ معًا، تاركًا المجال مفتوحًا لتأريخ آخر ولسرد جديد لا ينقطع.

تحفة كتابية فريدة نضعها بين يديّ القارئ الكريم، على أمل أن تكون لبنة جديدة ومتجدّدة في بناء هذا الصرح العزيز على قلوبنا، والشاهد على عروبتنا الحق، ليبقى التاريخ تاريخًا صادقًا، والمستقبل تلاوين ملامح استحقّت يومًا لقب قلم البيان والبطولة!

الدار التقدّمية

في، ٣ تموز ٢٠٠٨

إعلان الدستور العثماني وكلام على الحكم الدستوري

في الرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ وفق ١٣٢٦ أعلنت الدولة العثمانية الدستور وأوجبت العمل به في بلادها.

ولقائل أن يقول: ما لنا وللدستور العثماني وللدولة العثمانية؟ فقد انفصلنا عنهما ونصلنا منهما، ودخلنا في دور جديد منذ انطفأت نار الحرب الكبرى، وصار علينا أن ننظر إلى الأمام لا إلى الوراء.

والجواب، أننا من سورية وأنَّ سورية كانت جزءًا من كلّ ما يُقال له السلطنة العثمانية، وأنّ هذا الاتّصال قد استمرَّ أربعمائة وثلاث سنوات، فمن البديهي أن يكون قسم من تاريخنا مرتبطًا بتاريخ هذه السلطنة، كما أنَّ الحوادث في هذه الدنيا هي عبارة عن سلسلة متّصلة بحلقات يرجع حاضرها إلى غابرها، وآتيها إلى حاضرها، فإذا أردنا أن ننظر إلى الأمام ونُصيب مرامي النظر، لزمنا أن ننظر إلى الوراء ونتأمّل في مجرى الحوادث حتّى نعلم كيف تشعّب بعضها من بعض، وتولَّد آخرها من أولها.

فالدستور العثماني هو إحدى حلقات هذه السلسلة الطويلة، وليس بأقلّها شأنًا.

وهو في اللغة لفظة فارسية معناها صاحب القاعدة. ومنه لقب الوزير بالدستور. وجاء في فرمان السلطان الذي يخاطب به الوزراء "الدستور المعظّم والمشير المفخَّم". وقد استُعير للقاعدة نفسها وأُطلق على الكتاب الذي يشتمل على قوانين المُلْك وضوابطه. ويأتي الدستور أيضًا بمعنى الإذن، فيقال للجند أنهم أخذوا

الدستور. هذا ما كان من معنى الدستور في اللغة، ولقد أطلقه كتاب العرب على مجموع الأنظمة والقوانين التي اتّخذتها الدولة العثمانية لنفسها مقتديةً في ذلك بالدول الأوربية[1]، لا سيما دولة فرنسة. وذلك لأنَّ هذه اللفظة تفيد معنى قوانين المُلْك وضوابطه، فوجدها العرب أقرب كلمة للتعبير عن الأنظمة التي نسختها الدولة عن أوربة واستعملوها في جرائد سورية ومصر وتونس، وصارت هي المفهوم من كلمة Constitution عند الإفرنج. فأمّا الأتراك، فلم يستعملوا لهذه الأنظمة لفظة دستور، بل عبّروا عنها بـ"القانون الأساسي" تعريب Loi fondamentale وكتبهم وجرائدهم تُؤْثِر هذا الاصطلاح.

وقد صار الدستور في هذه الحقبة الأخيرة رديفًا للحكم الشورويّ؛ فإذا قيل "حكم دستوري" أو "حكومة دستورية"، فمعنى ذلك الحكومة القائمة على قاعدة الشورى التي ليس الأمر والنهي فيها للمَلِك وحده، بل للمَلِك والأمّة معًا. فالمَلِك لا يقدر أن يبثّ أمرًا من الأمور العامّة إلاّ بعد الوقوف على رأي الأمّة التي تكون قد تمثّلت في مجلس نيابي أشبه بالندوة.

فالدستور إذًا هو نظام المُلْك المبني على سلطان الشعب والمساواة بين جميع أفراده.

ولقد كان الدستور الإفرنسي هو المثال الذي احتذت عليه أكثر الأمم وأخذت به السلطنة العثمانية، وهو من ثمرات الثورة المعروفة بثورة سنة ١٧٨٩ في فرنسة.

وإلى تاريخ هذه الثورة لم تكن الشورى معروفة في الممالك الغربية، وكان لويس الرابع عشر، ملك فرنسة، يقول ولا يورّي[2]: "الدولة هي أنا". وكذلك لم يكن النبلاء يعترفون للشعب بحقّ المساواة معهم. وكان الحلّ والعَقد في الأمور العامّة بأيدي النبلاء والإكليروس، أي الأساقفة والقسيسين. ولمّا ساءت الأحوال

---

(١) الأوروبية.

(٢) ولا يخفي ذلك.

في زمان لويس الثالث عشر، والد لويس الرابع عشر، اضطُرَّت الحكومة إلى عقد ندوة عامّة دعت إليها الطبقات الثلاث: طبقة النبلاء، وطبقة الإكليروس، وطبقة الأهالي، من تجّار وزرّاع وصنّاع إلخ، وبينما هم يتذاكرون في الخطوب التي كانوا يعالجون حلّها، قال أحد الأهالي: إنَّ الأمَّة الإفرنسية هي عائلة واحدة. فلم يكد يتمّ كلامه حتَّى انتهره أحد النبلاء قائلاً له: حاشا لنا أن نكون وإيَّاكم عائلة واحدة، أو أن نرضى بأن تكونوا مساوين لنا في الحقوق. ومازالت هذه الروح هي السائدة في الغرب الأوربي إلى الثورة الفرنسوية. وقد كان استبداد النبلاء بالشعب واحتقارهم لهم من أعظم عوامل هذه الثورة. كما كانت هذه الحالة بعينها في الروسية هي أعظم أسباب البولشفيكية. فالثورة الروسية هي من جنس الثورة الفرنسوية، إلاّ أنَّ الروسية تأخّرت عن الفرنسوية ماية وثمانيًا وعشرين سنة، هذا هو كلّ الفرق. ثمَّ إنَّ الثائرين في الثورة الفرنسوية، والذين غلبوا على الأمر، كانوا الأهالي من كلّ فريق، عدا النبلاء والكهنة. فأمّا الثائرون في الثورة الروسيّة، فهم العَمَلَة من الأهالي والذين لا مُلْك لهم، أي الطبقة المسمَّاة بالصعاليك. فالثورة الفرنسوية قامت في وجه المُلْك المعنوي، أي امتياز البيت المالك وامتيازات النبلاء والكهنة، ولم تمنع تملُّك الأفراد وتأثُّل المتأثّلين[1]. وأمّا الثورة الروسية، فقامت على المُلْك المعنوي والمادّي معًا، ومنعت أيَّ تملُّك وأيَّ تأثُّل كان، فلا مُلْك عندها لأحد إلاّ للحكومة. والحكومة ينبغي أن تؤلَّف من نوَّاب العَمَلَة والزرَّاع، أي من كلّ الصعاليك. وقد عاملت هذه الثورة المتموّلين والمتأثّلين من الأهالي نظير ما عاملت الثورة الإفرنسية الأمراء والنبلاء والكهنة.

ولقد قرّرت الثورة الفرنسوية الحكم الشورويّ أو الدستوري، على أن تستفيد منه وتشترك فيه جميع الأمّة. أمّا الثورة الروسية، فقد قرّرت بموجب مبادئ كارل ماركس اليهودي الألماني، رأس الاشتراكيين، أن يكون الحكم شورويًا وتؤلَّف له مجالس يقال لها "سوفييت"، لكن على شرط أن تنحصر هذه المجالس

---

(١) الذين كثر مالهم.

في طبقة الصعاليك Prolétaires، وهذه الطبقة هي التي يكون لها الحكم على سائر الطبقات.

أمّا في الشرق، فالإسلام من أصله شوروي بموجب نصّ القرآن الكريم ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، وبموجب سُنَّة الرسول (ﷺ) وهدى أصحابه الكرام. وهو أيضًا ديموقراطي بحت، بقوله تعالى: ﴿إنَّ أكرَمكم عند الله أتقاكم﴾. وبقول الرسول: "ليس لعربي فضلٌ على عجميّ، ولا لعجميّ فضلٌ على عربي إلاّ بالتقوى"؛ وبعمل الخلفاء الراشدين الذين كانوا أبعد الناس عن عنجهية الملك وكانوا يقيّدون من أنفسهم ولا يتميّزون بشيء عن سائر الأمّة؛ حتَّى أنَّ القاعدة التي كانت عند سلاطين آل عثمان، والتي نصّ عليها الدستور العثماني وهي: "إنَّ السلطان مقدَّس وغير مسؤول"، هذه مأخوذة عن الدساتير الأوروبية لا عن الشريعة الإسلامية.

فمهما كانت الحكومة الشورويّة مقدَّسة في نظر الغربيّين، فهي في الإسلام أعرق، وإلى سياسة الخلفاء الراشدين أقرب. ولهذا تلقّى جميع الناس في السلطنة العثمانية إعلان الدستور العثماني بمزيد الارتياح.

وكان السلطان عبد الحميد الثاني قد أقفل مجلس الأمّة لأول عهد السلطنة، فبقيت الأمّة ساخطة في ذات نفسها، ناقمة، إلى أن أعاد إعلان الدستور واستأنف فتح المجلس سنة ١٩٠٨، وذلك تحت ضغط ناشئة الترك، وعلى أثر الثورة العسكرية التي قام بها أنور ونيازي في بلاد الروملي. وكانت أحوال الدولة العثمانية ساءت جدًّا، لا سيما في أواخر أيام السلطان عبد الحميد، وصار الأكثرون يتوقّعون سقوط الدولة وتقسيم ولاياتها بين الدول الأوروبية. وأشفق المفكّرون من الأمّة العثمانية من قرب وقوع هذا الحادث، وصاروا ينظرون في الوجوه التي يرونها كفيلة ببقاء الدولة، فلم يكن يظهر لهم منها سوى إعلان الدستور الذي به ينتقل الحكم من الفرد إلى الأمّة، ومن الاستبداد إلى الشورى. وظنّوا أنَّ ذلك يقي هذه السلطنة من

خطر السقوط، لأنَّ الحكم الشورويّ ستتمثّل فيه جميع عناصر الأمّة العثمانية، وسيكون فيه نوّاب من جميع الطبقات، وستصبح إدارة الدولة الداخلية وسياستها الخارجية تحت رقابة نواب الأمّة الذين سيكونون في الأغلب صفوة رجالها. وبجمعهم، ستُفلح هذه الدولة بالشكل الذي كان به فلاح الدول الأوربية. وقد كان هذا معقد آمال معظم العثمانيين؛ فالأتراك، منهم كانوا يرون في إعلان الدستور والسير على جادّته حفظ كيان السلطنة العثمانية التي هي في الدرجة الأولى سلطنة تركية، والعرب كانوا يرون في ذلك إصلاح أحوال الولايات العربية، ونشر الحرّية الشخصية، وحفظ الخلافة الإسلامية التي هي نظام حارس لكيان الإسلام والمسلمين. والأكراد كانوا ينظرون إلى هذا الحادث بالعين نفسها، وكذلك الأرناؤوط والبشنا[1] والبوماق (البوماق مسلمو البلغار)، وهؤلاء كانوا يرون في الحكم الدستوري دعامة تقيهم من شرّ الانسلاخ عن الدولة والوقوع تحت حكم الأغلبيَّات المحيطة بهم، من بلغار، ويونان، وسلاف، وغيرهم. ثمَّ إنَّ الأرمن والأروام ومسيحيّي العرب الذين ب سورية والعراق، كانوا يرون إعلان الدستور تجربة حسنة قد تفيد جميع العناصر التي تتركّب منها هذه السلطنة، فإن صحَّت هذه التجربة فلا يكرهون ذلك، ويكون خيرًا من الحالة الحاضرة، وإنْ لم تصحّ، وكان لا مناص من سقوط الدولة، فلا شكّ أنّ الذين سيخلفون الدولة سيكونون الإفرنج، وسيحرّرون الأروام والأرمن وسائر المسيحيّين من حكم الإسلام؛ فعلى الحالين لا يكونون هم آسفين.

وقد كانت بعض الفئات التي تريد بالدولة سوءًا في الباطن غير مرتاحة إلى حادث قد يدعم قوّتها أو قد ينسأ من أجلها، ولكنَّ هؤلاء الذين كانوا لا يرتاحون إلى هذا الخير كانوا فئة قليلة جدًّا، وهم بين عامل لدول الاستعمار، يروِّج مقاصدها تحت ستار، وعدوّ لوجود الدولة من أصله، اصطلحت أحوالها أم لم

(1) الكلمة غير واضحة في النصّ، ولكنّها قد تعني «البوسنة». (المحقّق)

تصطلح، وانتظمت أمورها أم لم تنتظم، فشعوره تجاه الدولة شعور: «اقتلوني ومالكًا واقتلوا مالكًا معي».

أمّا من جهة الخارج، فالدولة الروسية والدول البلقانية كان عدم ارتياحها إلى إعلان الدستور العثماني محقّقًا. وكذلك أوستريا كانت تخشى مغبّة نهوض الدولة العثمانية في استرداد بوسنة والهرسك اللتين كانت أوستريا قد احتلّتهما عقب الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧. فلذلك، لم تكد أفراح العثمانيين بإعلان الدستور تنتهي حتّى أعلنت أوستريا والمجر استلحاق هاتين الولايتين. ومثل ذلك فعل البلغار الذين كانت مملكتهم في البداية إمارة ممتازة من ضمن السلطنة العثمانية، فحسبوا حساب نهوض العثمانيين، وبعد ذلك صعوبة استقلال الإمارة البلغارية التامّ، فأجمعوا التبكير في الانفصال الرسمي عن الدولة ونادوا بأميرهم ملكًا.

وأمّا إنكلترة وفرنسة، فكانتا تخشيان أيضًا نهضة الدولة، وأن يكون من وراء ذلك متاعب من جهة مسلمي الهند وشمال أفريقية، ولكنّهما في ظاهر الأمر كانتا تبديان السرور بسير الدولة العثمانية على النظام الشورويّ الجديد، وذلك لأنَّ هاتين الدولتين تزعمان أنهما رافعتا عَلَمِ الحرّية والديموقراطية في العالم، والحقيقة أنهما رافعتان عَلَم الحرّية والديموقراطية على شرط أن لا يمسّ ذلك بتمام حكمهما على مستعمراتهما، فهناك لا تعرفان من الحرّية والديموقراطية أكثر ممّا تعرف الروسية مثلاً[1].

ولم تكن ألمانية يوم إعلان الدستور العثماني بزائدة الفرح، لا لدخول صديقتها تركية في هذا الدور الجديد، ما يرجى لها منه النهوض والرقيّ، بل لأسباب تختلف بالكلّية عن الأسباب التي كانت تدعو سائر الدول للحذر من الانقلاب العثماني؛ وذلك أن ويلهلم الثاني، عاهل الألمان، كان صديقًا للسلطان عبد الحميد، وكان التقرّب بين ألمانية وتركية عبارة عن سياسة شخصية اتّخذها عبد

(١) ثمَّ إنَّ هذه الدول كلّها ورثت كثيرًا من أملاك الدولة، ولم تزل طامحة إلى إرث الباقي، فصارت تتوجّس خيفة رجوع الدولة إلى عافيتها وتأخّر الإرث.

الحميد ليكون له سند في أوربا، بعد أن ثبت له أنَّ الانكليز لا ينوون للدولة خيرًا. واتّخذها ويلهلم منافسةً لإنكلترة أيضًا في العالم الإسلامي، وذلك برغم نصائح بسمارك الذي كان يكره سياسة ويلهلم التركية خشية إغضاب الروسية، فبقيت تركيا تعتمد على ألمانية طول مدّة عبد الحميد، وبقيت ألمانية ذات الكلمة العليا في الأستانة إلى أن ثارت فرقة "جون ترك" بالسلطان عبد الحميد، فاضطرَّته إلى إعلان الدستور، وانتقل النفوذ من المابين إلى الباب العالي، وصار الحكم للأمّة، فخشى إمبراطور ألمانية من وراء هذا الانقلاب فَقْدَ النفوذ الذي كان له في الأستانة، وقد كان خوفه في محلّه؛ لأنَّ الأتراك الجدد كانوا بادئ ذي بدء مالوا إلى الإنكليز كرهًا بالسلطان، وبكلّ سياسة يعوِّل عليها السلطان. وظنَّ الناس أنَّ الألمان تقهقروا في استانبول واستردّت إنكلترة مركزها القديم هناك، إلاّ أنَّ الإنكليز في الواقع لم يكونوا ليغيّروا مجرى سياستهم بإزاء تركية، وبإزاء المسلمين، وظهر للجون ترك أنَّ الإنكليز لا يكرهون شخص عبد الحميد، بل يكرهون تركية من حيث هي، ويريدون التخلّص من شبحها المرفرف دائمًا بسبب الخلافة على العالم الإسلامي الذي منه نحو مائة مليون تحت حكم بريطانية العظمى، ولذلك لم يطل الأمر حتّى رجع الجون ترك يحذون حذو عبد الحميد في السياسة الخارجية وأخذوا يوادّون الألمان ويعتمدون عليهم، وعاد كلّ شيء إلى أصله، ومنه كان انضمام الأتراك إلى الألمان في الحرب العالمية.

هذا هو في الجملة موقع الأمم العثمانية بإزاء الدولة يوم جرى الانقلاب الدستوري، وأيضًا موقع الدول العظام بإزائها. فهل كانت نتيجة إعلان الدستور ما تفاءل به محبّو الدولة من توطّد كيانها وثبوت أركانها، وما قلق من جرّائه بال أعدائها خشية أن يكون لها كَرَّة تقضي على آمالهم؟ الجواب: كلاّ، لم يأتِ الدستور بفائدة سوى أنه عجَّل تفكيك أجزاء هذه السلطنة، لأنه لا يمكن أن يتمتّع قوم بحرّيتهم ويصير الحكم فيهم شوريًّا إلاّ وينفسح لهم مجال الاعتراض، ويطالب كلٌّ بحقوقه، أو بما يعتقده هو من حقوقه. فإن كانت المملكة أمّة واحدة،

واشتراكيين، أي وقع النزاع فيها بين الأحزاب من محافظين وأحرار ومتمولين واشتراكيين، أي وقع الخلاف في المبادئ والأفكار والمصالح الاقتصادية. وإن كانت المملكة مؤلَّفة من أمم متعدّدة، كانت الحرّية سببًا للخلاف بين هذه الأمم التي لم يخضع بعضها لبعض إلاّ بعوامل قاسرة؛ ولا تزال كلٌّ منها تتوقّع أيّة فرصة للانفصال عن الأخرى. ولا جدال في أنَّ النوع الأول من النزاع هو أسلم عاقبة على المملكة، وأخفّ غائلة، لأنَّ الأحزاب إذا كانت في المملكة الواحدة من دم واحد، لم يذهب بها الاختلاف إلى أبعد من تأليف وزارة وإسقاط وزارة. فأمّا الأمم التي كلٌّ منها منفردة عن الأخرى بالدم واللغة والثقافة، فالخلاف بينها لا يكون له هدف سوى استقلال بعضها عن بعض. ولقد كانت السلطنة العثمانية والإمبراطورية النمسوية أشدّ الممالك تعدّد أقوام واختلاف عناصر، فكان العقلاء والعلماء يتوقّعون لكلٍّ منهما انتثار السلك لأول صدمة قويّة، ولقد كانت هذه الصدمة القويّة وانتثر سلك كلٍّ منهما بالحرب العامّة. ولكنَّ مبدأ تحفُّز الأقوام فيهما للانفصال لم يكن منذ الحرب العامّة، بل منذ إعلان الحكم الدستوري وإمكان كلّ إنسان أن يتكلّم بحرّية. ولهذا يقال إنَّ السلطان عبد الحميد كان يكره الدستور والحرّية لأنه كان يعلم أنَّ ذلك سيكون بابًا للانفصال، وأنَّ جميع العناصر غير التركية ستقوم على الترك. وقد كان هذا هو الواقع. ولم يكن مخطئًا عبد الحميد الثاني في هذا الرأي، لكنّه لم يكن ممكنًا أيضًا الاستمرار على الحكم الفردي في عصر كهذا العصر. وكان تأجيل إعلان الدستور من وقت إلى وقت عبثًا، إذ لا بدَّ في الآخر من نفوذ هذا السهم؛ فلم يكن للدولة بدٌّ من إعلان الحكم الدستوري، وبالتالي تحمُّل نتائجه التي أهمّها تفكّك الأجزاء التي كانت تتركّب منها الأمّة العثمانية، والتي جمعت بينها تحت لواء واحد عوامل وأسباب لا تتأتّى في آلاف من السنين. وكيف يخطر ببال أن يكون العربي اليماني، والبربري المغربي، والخرواتي البلقاني، والأفلاخي الروماني، والبلغاري المكدوني، والأرناؤوطي الأشقودري، والرومي البيزانطي، والتركي الأناضولي، والكرجي القوقاسي والأرمني البدليسي، والقبطي المصري، والسوداني الخرطومي...إلخ إلخ

إلخ أمّة واحدة يحسب بعضها بعضًا إخوانًا، ويكافل كلّ فريق منها الآخر؟ اللهمّ إنّ هذه حالة غير طبيعية، وإنّ العجب لم يكن في تفسّخ هذه الكتلة غير المتجانسة، بل العجب في بقائها متضامّة بضع مئات من السنين ممّا ليس له نظير في التاريخ، إلاّ سلطنة آل هابسبورغ، صاحبة أوستريا والمجر.

ـ كيف أعلن الدستور في سورية

لمَّا شاع خبر إعلان الدستور، كنت مصطافًا في عين صوفر من جبل لبنان؛ وهو مصيف يندر مثله في ارتفاعه (١٣٠٠ إلى ١٤٠٠ متر عن سطح البحر) وفي حسن مناخه. وقد بقيت نحوًا من عشرين سنة أقيظ فيه، لا سيما أنَّ لي فيه أراضي وعقارات. فأتذكّر أنه لمَّا جاء الخبر بأنَّ السلطان أعلن الحكم الدستوري في المملكة شعرتُ بفرح لا يوصف، ولبثتُ ليلتين لا أرقد إلاّ غرارًا من شدّة الفرح. ولقد كانت هذه المسألة أشبه بالفرج بعد الضيق، فاهتزَّت لها المملكة العثمانية، من أقصاها إلى أقصاها، اهتزازًا خارقًا للعادة؛ فما كنت ترى إلاّ زينات وحفلات واجتماعات، ولا تسمع إلاّ طلقات مدافع ومسدّسات، وضرب آلات، وعزف موسيقى، وأكثر من كلّ شيء، الخُطَب؛ فقد كاد الناس يكونون كلّهم خطباء، وأكثر ما كانت تدور عليه خُطَبهم هو التفاؤل بمستقبل البلاد بعد أن صار الحكم فيها شوريًّا وانتشرت الحرّية. ومن هناك الثناء والإطراء بحقّ الذين قاموا بهذا الانقلاب الجليل، وهم شبّان تركيا Les Jeunes Turcs، وأخصّهم ضبَّاط الجيش الذي كان في الروملي، وأخصّهم أنور ونيازي. وتحرير هذه المسألة هو أنَّ المملكة كانت ساءت أحوالها كثيرًا في أواخر أيام السلطان عبد الحميد، وملّ الناس حكم المابين الهمايوني ونفوذ الجواسيس، وبلغ اليأس أقصاه من النفوس، ودار الكلام بين الناس على أنَّ المملكة قاربت السقوط في الهاوية. وزاد هذا الاعتقاد ما كان يُشيَّع من أخبار اتّفاق الدول على تقسيم بلدانها. ثم إنَّ عصائب البلقانيين، لا سيما البلغار، المتحفّزين كانوا للانتفاض على الحكومة العثمانية والانضمام إلى الممالك

البلقانية، كان قد أعيى الدولة أمرها وأعضل خطبها. وذاقت بلاد الروملي من عيث هذه العصابات عرق القربة، وأقامت الدولة في ولايات الروملي جيوشًا جرّارة كانت تتحمّل من أجلها نفقات وجيعة، وساقت قوّة في إثر العصابات من كلّ جهة، ونكّلت بكثير منهم، وبطشت وعملت العِملّين ولم تقدر على استئصال شأفتهم، ولا على إزالة معرّتهم، لأنه كانت لهم أمّهات في وسط الممالك البلقانية التي استقلَّت عن الدولة، كالبلغار والصرب واليونان، وكانت هذه الأمّهات تمدّ هذه العصائب بالمال والرجال والعتاد؛ فكلّما استأصلت العساكر العثمانية عصابة قامت عصابة، وكلّما أطفأت نارًا أوقدوا نارًا، وأصبحت راحة الأهلين في ولايات الروملي الباقية للدولة، لا سيما ولايات سلانيك ومناستر وقوصوم وأدرنه، مسلوبة تمامًا. وأخيرًا، أشارت الدول على السلطان عبد الحميد بإصلاح أمور الإدارة في الروملي، وتوسيع اختصاص الولايات ممّا يسمّى عند الأتراك بتوسيع "الصلاحية"، فجرَّب السلطان هذا الشكل من الحكومة وعَيَّن مفتّشًا عامًّا لولايات الروملي حسين حلمي باشا الذي تولّى الصدارة العظمى بعد إعلان الدستور، وفي أيام صدارته صارت ثورة ٣١ مارس. ولا شكّ أنَّ الأحوال اصطلحت بعض الشيء في الروملي بحسن إدارة حسين حلمي باشا، وبتوسيع الاختصاص المحلّي؛ إلا أنّ البلقانيين لم يكن ليرضيهم شيء إلاّ أن يستقلّوا وينفصلوا عن الدولة، وكانت الروسية في السرّ لهم ظهيرًا، فبقيت العصابات تعبث وتسطو على السوابل وتفجِّر القنابر الديناميتية في مراكز الحكومة. ورأى كثير من شبَّان الأتراك أنَّ الحالة معضلة، وأنَّ هذا المرض لا يشفيه إلاّ الدستور الذي هو إعطاء الحكم للأمّة، وأنه إذا سارت الدولة على هذا النهج واشترك البلقانيون في الحكم، سكنوا ورضوا. وهكذا ازدادت الحركة الدستورية بين الشبَّان، واشتدّ الشوق إلى الحكم الحُرّ وظُنَّ أنه الخلاص، وأنه هو الذي سيقي السلطنة من خطر السقوط. وأكثر ما تشبّع بهذه الآراء وهذه المبادئ ضبَّاط الجيش، وكانوا أقدر من غيرهم على العمل، لأنَّ السيوف هي بأيديهم. وكان بعض الشبان في سلانيك قد بدأوا يجتمعون سرًّا ويتذاكرون في إجراء انقلاب حكومي، من الحكم الفردي الحميدي إلى الحكم

الشورويّ التمثيلي، وعقدوا جمعية خفيّة سمّوها جمعية "الاتّحاد والترقّي"، وكانت لها شعب وفروع وكان كثير من ضبّاط الجيش، مثل أنور ونيازي، داخلين فيها، كما أنَّ طلعة ورحمي وجاويد، وكثيرًا ممن اشتُهر أمرهم فيما بعد وتقلّدوا المناصب العالية كانوا من مؤسّسي جمعيّة الاتّحاد والترقّي هذه. ولا شكّ أنَّ أخبار هؤلاء وصلت بواسطة الجواسيس إلى السلطان عبد الحميد، فأصدر أوامره المشدّدة بمراقبة وبثّ العيون عليهم من كلّ جهة، وانقسم الناس حينئذٍ إلى حزبين؛ حزب يسعى إلى إطاعة أوامر الخليفة وإنفاذ مراضيه، ومنهم أكثر المأمورين الذين يخشون على مراتبهم ورواتبهم، وحزب يرى القيام لأجل إجبار السلطان على إعطاء الأمّة حرّيتها كسائر الأمم الحرّة، وذلك وقايةً للسلطنة من الانحلال. وفي هذا الحزب يندمج الأتراك الوطنيون، ومعهم كثير من الأروام والأرمن والبلغار والصربيين والأرناؤوط وغيرهم، وذلك لأنَّ كثيرين من هذه الأجناس كانوا يظنّون أنَّ الحكم الدستوري يؤلّف بين هذه العناصر المختلفة كلّها، وأنه لا طريقة للتأليف غير هذه. وقد يكون بعض هذه الأجناس رأى أنَّ الحكم الدستوري قد يجيء مقدّمة للانفصال التامّ. وعلى كلّ الأحوال، جمعت بين الداخلين حينئذٍ في جمعيّة الاتّحاد والترقّي أغراض شتّى، فساعدها الوقت، وأيّدها شعور المفكرين بأنه لا بدّ من التغيير، وأنه لا يمكن الاستمرار على ذلك الحكم الحميدي الفردي في مملكة أحدقت بها الأخطار من كلّ جانب.

ولمّا تناقمت حركة الاتّحاد والترقّي في الروملي، عمد السلطان إلى إخماد نارها بالقوّة، ولكن بعض الأحامس[1] من الضبّاط قاوموا القوّة بالقوّة، وجاء من قِبَل السلطان قائد اسمه شمسي باشا، فعدا عليه ضابط شابّ اسمه عاطف بك وقتله، واشتدّت الحركة بعد ذلك وخِيْفَ من ثورة في الجيش، واضطربت الدولة ووقع السلطان في حيص بيص، وشرد أنور بك بشرذمة من الجند إلى الجبال ورفع لواء العصيان في إحدى جهات الروملي، وأصبح لا مناص من قرع النبع بالنبع.

---

(١) أصحاب الحماس.

وعند ذلك، عقد السلطان مجلسًا من رجال الدولة واستشارهم فيما يجب أن تُقَابَل به هذه الحركة في الروملي، فأشار أكثرهم بقبول مطالب هذه الفئة بحجّة أنَّ أكثر الأمّة تؤيِّد هذه المطالب، وأنَّ مولانا السلطان لم يُبطل القانون الأساسي، وإنّما أوقف انعقاد مجلس المبعوثين مؤقّتًا لأسباب معيّنة، وأنه، من جهة ثانية، لا يخلو رفض هذه المطالب من خطر انتقاض الجيش المرابط في البلقان، فتنهار القوّة الواقفة في وجه الدول البلقانية، وتنقضّ هذه على الولايات الستّ الباقية لتركيا في أوربة، فتكتسحها وتستولي عليها. هذا، إلى أسباب أُخر عدّدوها، فلم يجد السلطان مندوحة من قبول رأي مجلس الوكلاء وأعلن الدستور.

وقيل إنَّ الصدر الأعظم الذي كان وقتئذٍ، وهو فريد باشا الأرناؤوطي، قد ألحّ جدًّا على السلطان بالقبول. وقيل، بل كانت اليد الطولى في ذلك لشيخ الإسلام جمال الدين أفندي، وهذه رواية أحمد عزّة باشا العابد من فمه لأذني، رواها لي بعد الحرب العامّة في جنيف. وكان سبب ذلك أنه رآني جالسًا مع مختار بك، ابن شيخ الإسلام المشار إليه، فلمّا افترقنا، جاء أحمد عزّة باشا إليّ وقال لي: إنَّ مسؤوليّة ما أصاب الإسلام هي في عنق والد هذا الشاب. فقلت له: من أين جاء ذلك؟ فقال لي: هو هو الذي أقنع السلطان عبد الحميد بإعلان الدستور. ولولا الدستور لبقيت السلطنة العثمانية على حالها ولم تتفكّك أوصالها، ولا أصابت الإسلام هذه الكائنة العظمى. فعلمت من هنا أمرين، أحدهما أنه كان لجمال الدين اليد الطولى في إقناع السلطان بالحكم الشورويّ، والثاني أنَّ أحمد عزّة باشا العابد، الذي كان مستشار السلطان يومئذٍ، كان مقاومًا لفكرة الدستور.

وقيل إنَّ حسين حلمي باشا، مفتّش ولايات الروملي، أشار على السلطان بالقبول وأعظم له خطر انتفاض الجيش وهوَّل عليه حتّى أصدر الإرادة السلطانية بإجراء العمل بالقانون الأساسي. والحال أنَّ الحركة العسكرية لم تبلغ تلك الشدّة، وأنَّ كلّ الذين انقادوا لأنور بك من أفراد الجند مايتان أو ثلثمائة، وقد كان في وسع السلطان لو حزم أن يخمد جمرة الثائرين، وهذه القصة شبيهة بما يقال من أنَّ العامّة

الإفرنسية التي هاجمت حبسَ "الباستيل"[1]، لبدء الثورة الفرنسوية، وأنقذت من فيه، لم تزد على أربعمائة أو خمسمائة شخص، وأنَّ لويس السادس عشر لو حزم لأمكنه أن يوقف سير الثورة الكبرى من بدايتها، لكنّه جبن وضعف ولم يحسب حساب العواقب.

وهذه الأمور إنّما هي آراء تخالفها آراء ثانية، والله أعلم بماذا كان سيتأتّى لو أخذ لويس السادس عشر بالشدّة، أو أخذ السلطان عبد الحميد الثاني بالصرامة. والغيب مجهول وإنّما الذي وقع هو أنَّ كلاً منهما قد اختار الملاينة.

فلمّا أعلن السلطان الدستور، ظهرت إلى ميدان الوجود أمور كثيرة كان مُلقى عليها ستار كثيف من التقيّة منها، أنه كانت هناك جمعية خفية مركزها سلانيك تسمّى "الاتّحاد والترقّي"؛ ومنها أنه كانت لها فروع في الجهات تعمل في الخفاء؛ ومنها أنه كان جمّ من مأموري الدولة الذين كانوا يتظاهرون بالإخلاص للسلطان كانوا في الحقيقة يمدّون أيديهم من الوراء لمصافحة أعدائه؛ إمّا لأنهم كانوا بسائق فطرتهم من ذوي الوجهين، لا يعرفون الصراحة ولا الإخلاص، أو لأنهم كانوا يعتقدون في ذات أنفسهم أنَّ خطى السلطان غير محمودة العواقب على الأمّة ويتمنّون سقوطه، وإنّما يكتمون ما في صدورهم خوفًا على مناصبهم أو على حياتهم.

وتظاهر بمظهر الحرّية وحبّ الشورى والدستور أناس لم يكونوا منها في قليل ولا كثير، فأصبحوا في هذا اليوم يزيطون زياطًا شديدًا، كأنهم هم الذين نفحوا الأمّة بالدستور، وصاروا يروون ما كانوا يتحمّلونه من الأذى وما كانوا يتعرّضون له من الأخطار في دور الاستبداد الحميدي، إلى غير ذلك من الروايات الممثّلة ممّا هو سُنّة الله في خلقه عند انتقال الدور وتبدّل أولياء الأمور. فالناس في الغالب

---

(١) هو حصن الباستيل الذي تمَّ بناؤه في باريس، العاصمة الفرنسية، في باب سانت أنطوان (١٣٧٠ ـ ١٣٨٢). كان في البداية مركزًا عسكريًا
ثمَّ تحوَّل إلى سجن للدولة. مثَّل الإقطاع الملكي، لكن الشعب الفرنسي استولى عليه في ١٤ تموز ١٧٨٩، أي إبَّان الثورة الفرنسية، وقام
بتدميره ليكون عبرة ونهاية لعصر من الظلم والاستبداد. (المحقّق)

يتبعون القائم، ويتزلّفون إلى الواقف، ويكثرون حول الفائز، ولم يكن هذا خاصًا بالمملكة المذكورة دون غيرها.

ونعود إلى ذكر صدى إعلان الدستور في سوريا، فنقول إنَّ أحسن شيء كان فيه هو سرور الأمّة الحقيقي وتقرّب الطوائف المختلفة بعضها من بعض. ففي بيروت مثلاً، كانت الوقائع لا تكاد تنقطع بين شباب المسلمين والمسيحيين، وكان هناك نفور وجفاء بين الفريقين؛ فعندما جرى فرح الدستور اشترك فيه الفريقان، وتبادلت أحياء الإسلام الزيارة مع أحياء النصارى، وانقطعت حوادث الاعتداء بينهما وبقيت منقطعة مدّة طويلة.

وقد كان من مزايا إعلان الدستور، كثرة الجرائد وازدياد شغل المطابع وأنواع الألسن وسبح الأقلام، فما كنت ترى إلاّ صحفًا ومجلاّت منشورة موزّعة، وما كنت تسمع كيفما توجّهت إلاّ شقاشق تهدر، والأيدي تصفّق بعد كلّ جملة رنّانة. ولشدّ ما كانت الأيدي تصفّق عند ذكر أنور أو نيازي، وكَثُرَ في ذلك الوقت الهتاف بجملتين: فليحيَ، وفليسقط. فأمّا رجال الاتّحاد والترقّي، فقد كانت لهم "فليحيَ" أو "فليعش". وأمّا جماعة السلطان، فقد كانت لهم "فليسقط"، وبالفعل سقطوا وقام الشعب في كلّ محلّ في وجه الولاة والمتصرّفين وقوام المقامات، وصاروا يخطبون ويندّدون بهم ويهيّجون العامّة عليهم وعلى كلّ من عُرِفَ بالانتماء إلى السلطان. فمن هؤلاء من أسقطهم الشعب بالقوّة، ففرّوا أو التجأوا إلى من يحميهم. ومنهم من استعفى وسار إلى بلاده لا يلوي على شيء. ومنهم من برح البلاد العثمانية إلى مصر أو إلى أوربة. ومنهم من بقي في منصبه، لكن ذليلاً، قصاراه أن يسترضي الحزب الجديد. ومنهم من زعم أنه من الأصل كان دستوريًا قحًا وكان في أيام السلطان يدافع عن الأحرار بقدر إمكانه. وكانت للاتّحاد والترقّي علامة حمراء يضعها الاتّحادي على صدره مربوطة بعروة سترته، فهذه العلامة ملأت الأرض واتّسم بها الكبير والصغير.

وفي الأستانة، بعد إعلان السلطان الدستور، دخل إليها الذين كان السلطان غرّبهم أو نفاهم من شبان الترك والروم والأرمن، وظهر آخرون من مخابئهم وصارت الحركة تشتدّ يومًا فيومًا وهاجم الشعب بعض المخلصين كانوا للسلطان وفتكوا بهم، مثل فهيم باشا، محافظ بشكطاش، وسحبوا السيِّد أبا الهدى الصيادي من منزله في بشكطاش وضربوه وكادوا يقتلونه لولا أن حالت الشرطة بينهم وبينه وأدخلته إلى دائرة الشرطة، إلاّ أنه نُقِلَ من هناك إلى المستشفى ولم يعش إلاّ شهرين حتى قضى نحبه. فأمّا أحمد عزّة باشا العابد، فحذّره السلطان نفسه من البقاء في الأستانة عندما رأى الحركة تتصاعد، فاستأجر باخرة خاصة وانسلَّ بها خفيةً قاصدًا لندرة، ثمَّ جاء منها بعد ذلك إلى مصر. أمّا في بيروت، فإنَّ الذي أُهين أكثر من الجميع هو الوالي، وقد فرَّ إلى جونيه فيما سمعت، ومنها ذهب إلى الأستانة من طريق خفية. وضربوا رئيس إدارة التلغراف ومأمورين آخرين. وصار الوالي في بيروت بالفعل ضابط قائد مائة، اسمه رضا بك، يقال إنّه عربي من القدس أو تركي الأصل مستعرب؛ فقد كان هذا الشاب من أعضاء الاتّحاد والترقّي في السرّ، وربّما كان له رفاق في ذلك، فلمَّا صارت الكلمة لهذه الجمعية، أخذت ترسل إليه الأوامر رأسًا، فصار هو أمين الجمعية في ولاية بيروت، وبعبارة أخرى صار هو الوالي واستمرّ كذلك مدّة إلى أن سكن ذلك الهيجان ورجعت الأمور إلى نصابها، ثمَّ أرسل مركز الجمعية ـ وكان في سلانيك ـ أميرالاي اسمه سعد الدين بك، فجاء إلى بيروت رائدًا للجمعية، وجاء أيضًا من الأستانة نعيم بك بابان زاده، وهو ابن مصطفى ذهني باشا الكردي. ونعيم بك من الأفاضل المعدودين، وهو شقيق اسماعيل حقّي بك بابان الذي كان من أركان جمعية الاتّحاد والترقّي. وجاء أيضًا إلى بيروت فؤاد خلوصي بك الذي صار فيما بعد مبعوثًا، وكان زميلاً لي عندما كنت في المجلس في الأستانة. فهؤلاء انتدبتهم الجمعية لبثّ الدعاية الاتّحادية في بيروت والأقطار السورية. وقد دخل يومئذٍ في الجمعية أكثر الأدباء والمفكّرين، وجمّ غفير من أعيان البلاد، وتأسّس في بيروت نادٍ للاتّحاد والترقّي دخل فيه عدد

كبير من الاتّحاديين البيروتيين واللبنانيين، وانحاش آخرون بأنفسهم، لا يريدون هذه الجمعية ولا يرون فيها خيرًا، وأكثر هؤلاء كانوا ممّن يخشون على مقام السلطنة والخلافة، وممّن تغلب عليهم العاطفة الدينية؛ فهؤلاء كانوا يكرهون أن يسمعوا في أثناء الخطب التي كانت تُلقى في مهرجان الحرّية أقلّ طعن بالسلطان عبد الحميد، خليفة العصر. وكان هذا الشعور سائدًا في مصر والهند، وفي كثير من أقطار العالم الإسلامي أيضًا. ووردت على جمعية الاتّحاد والترقّي برقيّات كثيرة من هاتيك الأقطار يحذّر أصحابها فيها الاتّحاديين من انتقاص مقام الخلافة العظمى.

وأمّا في داخل المملكة العثمانية، فلم تمضِ مهرجانات الدستور حتّى بدأت الخطوط تتميّز، وظهر ميل قسم من الأهالي إلى الاتّحاد والترقّي، وفي هذا الفريق أنصار الحرّية والتجدّد، ومن عَاوَنَ الاتّحاديين في الانقلاب، والذين اختارهم الاتّحاديون لولاية المناصب التي أخلاها الحميديون. وظهر ميل القسم الآخر إلى السلطان؛ وفي هذا الفريق أنصار السلطة والتمسّك بالقديم، ومن كانت لا تعجبهم فكرة الاتّحاد والترقّي، ومعهم المأمورون السابقون الذين تبدّلت الحكومة الجديدة بهم، وكان يُطلق على هؤلاء اسم "رجعيين" أو "ارتجاعيين"، وهي تعريب Réactionaires، أي الذين يرجعون بالعمل إلى الوراء. وكان هذا الحزب عظيمًا في المملكة، تجمعه أسباب كثيرة، إلاّ أنه لم يكن يملك من الترتيبات والتشكيلات ما يملكه الاتّحاديون.

- جبل لبنان والدستور - مع خلاصة تاريخية لبنانية لأجل فهم الموضوع

لا يُخفى أنَّ جبل لبنان قد كان قطعة من السلطنة العثمانية ذات نظام خاص يكاد يجعله مستقلاً. وهذا النظام الخاص، وإن كان وُضع بالاتّفاق بين الدول التي كان يقال لها "الدول السبع العظام"، وبدأ العمل به سنة ١٨٦١ على أثر حوادث

سنة الستّين بين النصارى والدروز في جبل لبنان، فإنّه كان مبنيًّا على أساس قديم قد يرجع إلى قرون، وإلى أوائل الفتح العربي، وربّما إلى ما قبله.

وهذا الأساس الذي يرجع إليه نظام جبل لبنان معناه امتياز أهالي هذا الجبل عن مجاوريهم من سكان سورية في أمور كثيرة، كان غيرهم يخضع لها، وكانوا هم يثورون عليها.

فأهالي جبل لبنان كانوا يأبون أن يؤدّوا إلى الدول التي تعاقبت على سورية الضرائب التي كان يؤدّيها أهالي المدن الساحلية مثل، بيروت وطرابلس وصيدا، وأهالي المدن الداخلية مثل، دمشق وحمص وحماة وحلب والبلاد التابعة لهذه المدن. وقد كان استنكاف أهل لبنان عن تأدية هذه الضرائب إلى الدول التي كانت تتعاقب على سوريا راجعًا إلى أمرين **الأول**، وعورة الجبل وضيق أراضيه وكثرة صخوره، وأنَّ أهاليه محتاجون إلى السعي في الخارج والضرب في مناكبها حتَّى يعيشوا، وأنَّ الحبوب التي يستغلّها أهالي لبنان من نفس الجبل لا تكفي قوت أهله ولا شهرين من السنة. فكان عزيزًا جدًّا على اللبنانيين أن يقوموا بمعايشهم من أراضي جبلهم، فضلاً عن أن يؤدّوا أتاوات وضرائب إلى الدول التي تتولّى أمور سوريّة. **الثاني**، عدم اعتياد هؤلاء الجبليين طاعة الحكومات التي كانت تلي حواضر البلدة وامتناعهم عن الخضوع لأوامرها وتحمّل مغارمها، معتصمين بمنعة جبالها وصعوبة مسالكهم. وكانت تلك الحكومات تجرِّب في الأحايين أن تؤدّب وتقوّم منادهم وتأخذ منهم الأتاوات كما تأخذ من غيرهم. ولكنّه كان يمنعها من إدراك إربها منهم وعورة تلك الجبال، وعدم إمكان جرّ الأثقال اللازمة للجيوش، وفقد الأقوات في نفس البلاد، ممّا يدعو إلى نقل كلّ شيء منها من أماكن بعيدة. هذا، زائدًا إلى شجاعة أولئك الجبليين الفطرية وتمرّسهم بالقتال وانقيادهم الشديد لأمرائهم وبالاختصار، بقي الجبل طول هذه القرون تحت حكم إقطاعي يزداد أو يقلّ انفصالاً عن المركز بحسب الأحوال، وصار هذا الحكم ممتزجًا بجبلة أهل لبنان؛ لا يفهمون الحكومة على غير هذا الشكل.

وقد زعم إخواننا الموارنة أنّ أجدادهم لم يكونوا يطيعون مركز الدولة الإسلامية، وأنهم كانوا متمرّدين على خلفاء الإسلام وسلاطينه، ولذلك كانت لهم أمراء يلقّبون بالمَرَدة. وقد أطالوا وقصّروا في هذا الموضوع وصاروا يفتخرون به أمام الدول المسيحية الأوروبية، وحاولوا أن يستخرجوا منه حقًّا سياسيًّا تاريخيًّا يدعمون إليه مطالبهم الاستقلالية في جبل لبنان ونزوعهم إلى تأسيس إمارة في هذا الجبل يكون زمامها في يدهم. وقد يجد الإنسان هذه الدعوى في كتبهم وفي جرائدهم، ويُسمع لها بعض صدى في فرنسا، ولهذا لا نحبّ أن نترك هذا البحث بدون جملة نلخّص فيها ما نعرفه منه، مستندين فيها على التواريخ المشهورة والوثائق التي لا جدال فيها. ونظنُّ أنَّ كثيرين من الموارنة المنصفين يوافقوننا على ما نقول.

فأمّا ما قبل الإسلام من تاريخ لبنان فلا نتعرّض له، لأنه سواء ثبت في ذلك الدور استقلال لبنان أم لم يثبت، فهو عهد بعيد لا تنهض به حجّة لا لذا ولا لذاك. وإنّما نذكر من بدء الإسلام إلى اليوم. فالعرب عندما جاءوا إلى الشام وأسّسوا فيها الدولة الأموية وتقدّموا إلى السواحل وفتحوا بيروت وصيدا وصور وجبيل وطرابلس، وغيرها من المدن البحريّة، كان بدون شك في كسروان وشمالي لبنان أمراء يقال لهم المرَدَة. ولقد قاوموا الفاتحين العرب بما استطاعوا. وقد كان فتح هذه السواحل على يد يزيد بن أبي سفيان وأخيه معاوية في خلافة عمر، رضي الله عنه؛ ولنذكر هنا ما قاله البلاذري في "فتوح البلدان"، وعنه نقل أكثر المؤرِّخين الكبار لأنه كان يروي الأخبار عن فتوحات الإسلام بأسانيد موثوقة، وكان منشأوه في النصف الأول من القرن الثالث للهجرة وكان من كُتَّاب ديوان الخلافة ببغداد، قال:

"إنَّ يزيد أتى بعد فتح مدينة دمشق وصيدا وعرقة وجبيل وبيروت، وهي سواحل، وعلى مقدّمته أخوه معاوية، ففتحها فتحًا يسيرًا وجلا كثيرًا من أهلها. وتولّى فتح عرقة معاوية نفسه في ولاية يزيد. ثمَّ إنَّ الروم غلبوا على بعض هذه السواحل في آخر خلافة عمر بن الخطاب أو أول خلافة عثمان بن عفان، فقصد

لهم معاوية حتَّى فتحها. ثمّ رمَّها وشحنها بالمقاتلة وأعطاهم القطائع. قالوا، فلمّا استخلف عثمان وولّى معاوية الشام، وجّه معاوية سفيان بن مجيب الأزدي إلى اطرابلس[1]، وهي ثلاث مدن مجتمعة، فبنى في مرج على أميال منها حصنًا سُمّي حصن سفيان، وقطع المادة عن أهلها من البحر وغيرهم، وحاصرهم. فلمّا اشتدّ عليهم الحصار اجتمعوا في أحد الحصون الثلاثة وكتبوا إلى ملك الروم يسألونه أن يمدّهم أو يبعث إليهم بمراكب يهربون فيها إلى ما قبله، فوجّه إليهم بمراكب كثيرة، فركبوها ليلاً وهربوا. فلمّا أصبح سفيان، وكان يبيت كلّ ليلة في حصنه ويحصّن المسلمين فيه ثمَّ يغدو على العدوّ، وجد الحصن الذي كانوا فيه خاليًا، فدخله وكتب بالفتح إلى معاوية، فأسكنه معاوية جماعة كبيرة من اليهود، وهو الذي فيه المينا اليوم. ثمَّ إنَّ عبد الملك (بن مروان) بناه بعدُ وحصَّنه. قالوا، وكان معاوية يوجِّه في كلّ عام إلى اطرابلس جماعة كثيفة من الجند يشحنها بهم ويوليها عاملاً، فإذا انغلق البحر قفل وبقي العامل في جمعية منهم يسيرة».

إلى أن قال: «قال عليّ بن محمَّد المدائني قال عتاب بن ابراهيم: فتح اطرابلس سفيان بن مجيب، ثمَّ نقض أهلها أيام عبد الملك، ففتحها الوليد بن عبد الملك في زمانه».

إلى أن قال: «وحدّثني أبو حفص الشامي عن سعيد عن الوضين، قال: كان يزيد بن أبي سفيان وجَّهَ معاوية إلى سواحل دمشق سوى اطرابلس، فإنَّه لم يكن يطمع فيها؛ فكان يقيم على الحصن اليومين والأيام اليسيرة، فربّما قوتل قتالاً غير شديد، وربّما رمى ففتحها. قال، وكان المسلمون كلّما فتحوا مدينة ظاهرة أو عند ساحل رتّبوا فيها قدر من يحتاج لها إليه من المسلمين، فإن حدث في شيء منها حدث من قبل العدوّ، سرّبوا إليها الإمداد. فلما استخلف عثمان بن عفان، رضي الله عنه، كتب إلى معاوية يأمره بتحصين السواحل وشحنتها، وإقطاع من ينزله إيَّاها القطائع، ففعل.

---

(1) كُتبت مع ألف زائدة في أولها في المخطوطة. (المحقّق)

وحدّثني أبو حفص عن سعيد بن عبد العزيز، قال: أدركت الناس وهم يتحدّثون أنَّ معاوية كتب إلى عمر بن الخطّاب بعد موت أخيه يزيد يصف له حال السواحل، فكتب إليه في مرمّة[1] حصونها، وترتيب المقاتلة فيها، وإقامة الحرس على مناظرها، واتخاذ المواقيد لها، ولم يأذن له في غزو البحر. وإنَّ معاوية لم يزل بعثمان حتَّى أذِنَ له في الغزو بحرًا، وأمره أن يُعدّ في السواحل، إذا غزا، أو أغزا جيوشًا سوى من فيها من الرتب، وأن يقطع الرتب أرضين ويعطيهم ما جلا عنه أهله من المنازل، ويبني المساجد ويكبّر كلّ ما ابتني منها قبل خلافته. قال الوضين: ثمَّ إنَّ الناس بعدُ انتقلوا إلى السواحل من كلّ ناحية» انتهى. هذا ما ذكره البلاذري عن كيفية فتوح سواحل الشام. وقد طالعنا ما جاء في ابن الأثير وغيره من تواريخ العرب الشهيرة، فلم نجده يخرج عن هذا المعنى، بل رأينا روايات البلاذري منقولة إلى غيره بالحرف.

وخلاصة هذه التواريخ مع المتواتر بين الناس خلفًا عن سلف، هو أنَّ سواحل سورية وفلسطين قد فتحتها العرب أيام عمر وعثمان، رضي الله عنهما، وأنه في بادئ الأمر كانوا يرسلون إليه شحنة وجندًا تحميها من الروم الذين أُخرجوا منها، فكانوا يغزونها من البحر أملاً باستردادها، أو أخذًا بالثأر. وكان العرب مهتمّين بحفظها وردِّ الروم عنها لكونها مراسي بحرية لا غنى للمدن الداخلية عنها. ولأجل تمكين الحكم الإسلامي فيها، استنفروا المسلمين لإيطانها وأقطعوهم القطائع، وأنزلوهم في المنازل التي أخلاها الأهالي الأصليون الذين جلا منهم فريق بجلاء الروم البيزنطيين. فالمسلمون الذين في سواحل الشام أكثرهم من سلائل العرب الذين أسكنهم الخلفاء في هذه السواحل ليكونوا فيها حامية وشحنة. ولقد كانت سواحل لبنان أحرج موقعًا لأنها كانت بين خطرين؛ أحدهما خطر البحر من جهة غزوات الروم، والآخر، خطر انقضاض أهل الجبل الذين من أول الفتح العربي لم يخنعوا له وحاولوا أن يحتفظوا باستقلالهم، وكانوا عونًا لدولة الروم

(١) موضع الرمّ، والرمّ هو الترميم وإصلاح ما تصدَّع. (المحقّق)

المنصرفة عن سورية، وكان الروم عونًا لهم. ولما كانت بيروت هي الميناء الأقرب والأصقب لمدينة دمشق، وكانت الطريق من الشام إلى بيروت تشقّ جبل لبنان، وأهل لبنان عصاة على الخلفاء، فكانت الطريق غير مأمونة. لم يكتفِ الخلفاء بشحن نفس بيروت بالمقاتلة من العرب، بل وجَّهوا نظرهم إلى إنزال العرب جانبَي طريق الشام حتَّى يأمنوا التعدّي عليه. وهذا أصل وجود العرب في القسم الجنوبي من جبل لبنان. فآباء المسلمين السنّيين والشيعيين، وآباء الدروز الذين في جبل لبنان، هم من العرب الذين أسكنهم الخلفاء في هذه الجبال ليؤمّنوا الطرق بين الداخل والساحل، وليقاوموا العصاة الذين كانوا إلى جهة الشمال من الجبل. وليس هذا من قبيل الاستنتاج العقلي، بل عليه نصوص من الكتب الباقية، وإنَّك لتجد ذلك في تواريخ لبنان كلّها تقريبًا. ومن الجملة، في نسب عائلتنا الأرسلانية مذكور سبب مجيء أجدادنا ومن معهم من عشائر لخم وجذام إلى جبل لبنان، وأنه أصابهم قحط في معرّة النعمان حيث كانوا أقاموا منذ الفتح العربي. ولما قدم أبو جعفر المنصور، الخليفة الثاني من بني العبَّاس، إلى دمشق، وَفَدوا عليه وشكوا له ما هم فيه من قحط البلاد، فأَمَرَهُم بالرحيل إلى جبال بيروت الخالية، وأقطعهم فيها الإقطاعات، وكتب لهم بها المناشير وأَمَرَهُم بتأمين الطرقات من اعتداء المَرَدَة؛ فقدموا إلى هذه الجبال وتفرّقوا فيها، ووقعت الوقائع بينهم وبين المَرَدَة، وجلوا المَرَدَة إلى الشمال وكشفوهم عن بيروت وطريق الشام. ومن هذا يستدلّ على أنَّ أهالي كسروان وشمالي لبنان لم يستقبلوا الحكم العربي بالخضوع، وأنَّ الخلفاء اكترثوا لهم وساقوا عليهم الجيوش وأسكنوا من العرب بإزائهم. وقد ذكرت تواريخ العرب الكبرى خروج أناس بجبل لبنان وممالأتهم للجراجمة الذين يخرجون على الحكم العربي في جبل اللكام وبلاد إنطاكية، وأنَّ الخلفاء كانوا يرسلون الحملات على الجراجمة، وقد يستصلحونهم أحيانًا ولكنّهم لم يكونوا يأمّنون لهم. وجاء في «فتوح البلدان» للبلاذري خبر هؤلاء الجراجمة وممالأتهم لمن كانوا يخرجون في جبل لبنان، وتنكيل الخلفاء بهم. ونقل عن محمَّد بن سعد عن

الواقدي أنَّ قومًا بجبل لبنان خرجوا على عامل بعلبك «فوجَّه صالح بن علي بن عبد الله بن عبَّاس من قتل مقاتلتهم، وأقرّ من بقى منهم على دينهم وردّهم إلى قراهم، وأجلى قومًا من أهل لبنان». قال: «فحدّثني القاسم ابن سلام أنَّ محمَّد بن كثير حدَّثه أنَّ الأوزاعي كتب إلى صالح رسالة طويلة حفظ منها: "وقد كان من إجلاء أهل الذمّة من جبل لبنان ممّن لم يكن ممالئًا لمن خرج على خروجه ممّن قتلتَ بعضهم ورددتَ باقيهم إلى قراهم ما قد علمت؛ فكيف تؤخذ عامّة بذنوب خاصّة حتَّى يخرجوا من ديارهم وأموالهم، وحكم الله تعالى أن لا تزر وازرة وزرَ أخرى، وهو أحقّ ما وُقف عنده واقتُدي به؟! وأحقّ الوصايا أن تُحفَظ وتُرْعَى وصية رسول الله (ﷺ) قال: من ظلم معاهدًا وكلّفه فوق طاقته فأنا حجيجه"».

وهذه الوثيقة هي في غاية الأهميّة، لأنها منقولة في «فتوح البلدان» للبلاذري الذي هو مرجع قليل النظير في تاريخ الفتوحات الإسلامية، ويؤيّدها أنَّ الإمام الأوزاعي، رضي الله عنه، كان في بيروت لذلك العهد الذي تولَّى فيه بنو العبَّاس. وهو العهد الذي خرج فيه بعض نصارى جبل لبنان على عامل بعلبك، وجاء صالح بن علي بن عبد الله بن عبّاس فنكَّل بهم. والإمام الأوزاعي قد لقي الخليفة أبا جعفر المنصور ووعظه. ويُروى أنه من جملة ما قاله له: «لو أنَّ حلقة من حديد جهنم وقعت على جبل لأذابته، فكيف بمن يجعلها في عنقه ويرد فضلها على ظهره؟» أو ما هو بمعناه.

والذي يستخلصه القارئ من هذه الرواية هو ما يلي:

أولاً - إنَّ عصيان المرَدَة ومن مالأهم من الجراجمة الذي كانوا في جبال إنطاكية لم يقع في أوائل الفتح الإسلامي فقط، وفي أيام الأمويين، بل استمرَّ إلى زمن بني العبَّاس.

ثانيًا - إنَّ قوّة المرَدَة لذلك العهد كانت قد بدأت بالانحلال. يدلُّ على ذلك قول الإمام الأوزاعي رضي الله [عنه]: "وقد كان من إجلاء أهل الذمّة من جبل

لبنان» لأنهم لو كانوا محاربين لما كان أطلق عليهم مجتهد كبير كالإمام الأوزاعي اسم «أهل الذمّة»؛ فهو كان يدري ما يقول. ثمَّ إنَّه مهما كان من ورع الإمام الأوزاعي وتقواه وتحرّجه عن سفك الدماء، فلو كان الذي بطش بهم صالح بن علي العبَّاسي من نصارى لبنان ليسوا من المعاهدين، أي من الداخلين في طاعة الخلافة، لِما كان أنكر هذا الإنكار، وأكبر هذا الإكبار، وكتب إلى أحد أمراء العباسيين الكبار هذا الكتاب الخشن الذي يذكر له فيه أنه بما عمله ببعض نصارى الجبل خفر ذمّة الله ورسوله. لا يجوز أن يكون الأوزاعي وبّخ الأمير صالح العبَّاسي هذا التوبيخ المؤلم لو كان الذين بطش بهم مرَدَة ثائرين على الدولة.

ثالثًا - يتجلَّى من هنا حنين الجيران بعضهم إلى بعض؛ وكون مسلمي بيروت لم يتأخّروا في وقت من الأوقات عن دفع الضرر عن نصارى لبنان بما استطاعوا. فممّا لا شكّ فيه أنَّ النصارى اللبنانيين الذين اقتصَّ منهم صالح بن علي العبَّاسي كان قد وفد منهم أناس على وجوه المسلمين في بيروت يشكون ما أصابهم من العسف ويذكرون أنهم طائعون معاهدون، وأنَّ الناس هناك جاءوا إلى الإمام أبي عمرو الأوزاعي يلتمسون توسّطه في الأمر، فكتب ما كتبه من التوبيخ لاعتقاده أنَّ هذا العمل الذي أتاه صالح بن علي العبَّاسي مخالف للشرع. ومثل الأوزاعي من لا يعرف الهوادة في دين الله.

هذا، وأمّا مؤرِّخو الموارنة، فقد ذكروا وقائع كثيرة بين المرَدَة وجيوش العرب لأول الفتح، وبالغوا في عدد العساكر التي سيقت إليهم وزعموا أنهم كسروها. وقالوا إنَّ الأمير يوحنّا، من أمراء المرَدَة، قاتل العرب في سنة ٦٧٥ وهزمهم، وإنَّه في زمن الملك قسطنطين، صاحب القسطنطينية، تولَّى البلاد من القدس إلى إنطاكية. وقد يكون الأمير يوحنَّا ظفر ببعض جيوش العرب التي نهدت إليه، ولكنَّ ولايته على البلاد من القدس إلى إنطاكية، إن كانوا يعنون أنها وقعت في زمن الملك قسطنطين المذكور، فلا تكون صحيحة لأنَّ قسطنطين هذا تولّى بعد أن افتتح العرب جميع سوريه وفلسطين، وبعد أن استصفوا السواحل كلّها. فقد كان فتحهم

إيّاها من سنة ١٣ للهجرة إلى سنة ٢٠، أي من سنة ٦٣٥ للمسيح إلى سنة ٦٤٠، فلا يمكن أن يتولّى الأمير يوحنّا من القدس إلى إنطاكية وهم يقولون إنَّ ذلك وقع في سنة ٦٧٥. وغاية ما يمكن أن يكون الأمير يوحنّا شنّ بعض غارات في أطراف البلاد وعاد إلى جبل لبنان واعتصم به. وكذلك قولهم إنَّه لما قصد يزيد بن معاوية فَتْحَ حماه سنة ٦٨٠، اعترضه اللبنانيون وهزموه عنها، لأنه في هذا التاريخ الذي يوافق سنة ٥٦ و٥٧ من الهجرة، كانت حمص وما جاورها من المدن إلى حلب قد دخلت في حوزة العرب، وإنّما يجوز أن تكون وقعت مقاتلات بين جند الخلافة ونصارى لبنان في أطراف الجبل. ويقولون إنَّه سنة ٦٨٥، غزا الأمير يوحنّا البقاع باثني عشر ألف مقاتل، وخيَّم في قبّ الياس، وشنَّ الغارات في الجبل الشرقي في أيام عبد الملك بن مروان، وأنَّ الملك يوستنيانوس الثاني، الملقَّب بالأخرم، أرسل لاون، ابن الملك قسطنطين، الملقَّب باللحياني، بجيش لمحاربة العرب؛ فتألَّب اللبنانيون مع الروم وغزوا العرب وظفروا بهم، ودكّوا بلادهم، واستخلصوا منهم بلاد أرمينية وليبارية وألبانية وهيرقانية ومادية، فأرسل حينئذٍ عبد الملك بن مروان رُسُلاً إلى ملك الروم يهنّيه بالمُلْك، ويسأله تجديد الهدنة، ويتعهَّد له بأنه يؤدّي له كلّ يوم ألف ذهب ورقيقًا وفرسًا، ويشاطره خراج قبرس وأرمينية وليبارية، ولكن بشرط، أن يزيح عساكر جبل لبنان عن لبنان. وأنَّ الملك يوستنيانوس أجاب عبد الملك إلى ذلك، وأرسل فاستردّ من المَرَدَة اثني عشر ألفًا، فهدم بذلك قوّته لأنهم كانوا مستولين من المصيصة إلى أرمينية الرابعة، مضعفين قوّة العرب. وأنَّ الأمير يوحنّا اعتذر للملك يوستنيانوس عن قبول هذا الاتّفاق والدخول فيه، فأرسل الملك جيشًا عليه قائد أوصاه بأن يذهب بالجيش إلى قبّ الياس ويتظاهر بأنّه قادم لمحاربة العرب، حتّى إذا صار في قبّ الياس قبض على الأمير يوحنّا وقتله. وهكذا فعل القائد الروماني وقتل يوحنّا. وجرت بين الروم واللبنانيين معركة من أجل غدر قائد الروم بأميرهم، لكنَّ الروم تغلَّبوا على اللبنانيين. فهذه الحكاية لها أصل؛ فقد ذكر الطبري أنه سنة ٧٠ ثارت الروم واستجاشوا على من بالشام من المسلمين،

فصالح عبد الملك بن مروان ملك الروم على أن يؤدّي إليه في كلّ جمعة ألف دينار خوفًا على المسلمين. وجاء في «فتوح البلدان» للبلاذري أنَّ الجراجمة كانوا يستقيمون للولاة مرّةً ويعوجّون أخرى، فيكاتبون الروم ويمالئونهم. فلمَّا كانت أيام ابن الزبير، وموت مروان بن الحكم، وطلب عبد الملك الخلافة بعده لتوليته إيّاه عهده، واستعداده للشخوص إلى العراق لمحاربة المصعب بن الزبير، خرجت خيل للروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوّادهم، ثمَّ صارت إلى لبنان وقد ضَوَتْ إليها جماعة كثيرة من الجراجمة وأنباط وعبيد أبّاق من عبيد المسلمين، فاضطُرَّ عبد الملك إلى أن صَالَحَهُم على ألف دينار في كلّ جمعة، وصَالَحَ طاغية الروم على مال يؤدّيه إليه لشغله عن محاربته، وتخوّفه أن يخرج إلى الشام فيغلب عليه. واقتدى في صلحه بمعاوية حين شُغِلَ بحرب أهل العراق؛ فإنَّه صالحهم على أن يؤدّي لهم مالاً، وارتهن منهم رهناء وَضَعَهم ببعلبك. ووافق ذلك أيضًا طلب عمرو بن سعيد بن العاص الخلافة وإغلاقه أبواب دمشق حين خرج عبد الملك عنها، فازداد شغلاً، وذلك في سنة ٧٠. ثمَّ إنَّ عبد الملك وجَّه إلى الرومي سحيم بن المهاجر، فتلطَّف حتَّى دخل عليه متنكّرًا، فأظهر الممالأة له وتقرّب إليه بذمّ عبد الملك وشتمه وتوهين أمره حتَّى أمنه واغترّ به، ثمَّ إنَّه انكفأ عليه بقوم من موالي عبد الملك وجنده كان أعدَّهم لمواقعته ورتّبهم بمكان عرفه، فقتله ومن كان معه من الروم، ونادى في سائر من ضوى إليه بالأمان، فتفرَّق الجراجمة بقرى حمص ودمشق، ورجع أكثرهم إلى مدينتهم باللكام ...إلخ.

والحاصل أنَّ حرب عبد الملك مع عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب، وتطاول تلك الفتنة العظيمة بين المسلمين نظير ما سبقها من حرب معاوية مع علي، قد أجبرت بني أميّة على مصانعة الروم وإرضائهم بالمال ريثما يكونون لمّوا شعثهم. وذكر ياقوت[1] في «معجم البلدان» خبر الجراجمة. وقال: «إنَّهم كانوا يستقيمون للولاة ويعوجّون أخرى»، كأنه نقل ذلك عن البلاذري. ثمَّ قال: «ولما استقبل عبد

(١) هو المؤرّخ ياقوت الحموي.

الملك بن مروان محاربة مصعب بن الزبير، خرج قوم منهم إلى الشام مع ملك الروم فتفرّقوا في نواحي الشام. والجراجمة كانوا يعملون مع المرَدَة اللبنانيين في وقت واحد، ويُطلق الإفرنج اسم المرَدَة على الفريقين.

وتقول كتب الموارنة إنَّ الملك قسطنطين اللحياني، منذ سنة ٦٧٧ مسيحية، استنجد المرَدَة اللبنانيين على معاوية، فأنجدوه وكفّوا العرب عنه. واضطُرَّ معاوية أن يعقد الهدنة مع قسطنطين إلى ثلاثين سنة، على أن يؤدّي كلّ سنة عشرة آلاف ذهب، وماية مملوك، وخمسين فرسًا. وهذا له أصل؛ وذلك بأنَّ حرب معاوية مع علي لم تدع عنده قوّة لمقاومة غير علي. وقد ذكر مؤرِّخو العرب هذه القصّة، وكلامهم ينطبق على كلام مؤرِّخي الموارنة إلاّ فيما يتعلّق بكون بني أميّة إنّما كانوا يشترطون على ملوك الروم أن يردّوا عنهم المرَدَة اللبنانيين. فهذه لم يذكرها مؤرِّخو العرب، لأنهم إنّما يؤرِّخون وقائع مملكة عظيمة تمتدّ من الصين إلى الأندلس، فلا يدخلون في هذه التفاصيل التي تتعلّق بأهالي مقاطعة صغيرة من هذه المملكة. وأمّا مؤرِّخو الموارنة، فإنّما هم مؤرِّخو أمّة صغيرة وزاوية من هذه المملكة العظيمة، فإنّهم يؤرِّخون في الدرجة الأولى وقائع أمّتهم ويستقصون فيها. وقد تشوب أخبارهم مبالغات، وقد يقع خطأ ممّا هو معهود للمؤرِّخين. ولكن عدم ذكر البلاذري والطبري وابن الأثير وأبي الفدا وابن خلدون، وهلمَّ جرًّا، للتفاصيل التي يذكرها عن وقائع لبنان السمعاني والحاقلاني وابراهيم القلاعي والدويهي مثلاً، لا يفيد أنها خالية من الأصل. كما أنه لا يفيد عدم صحّة أخبار مؤرِّخي عرب لبنان من الدروز والشيعة، ومن السنّة؛ فإنَّ هؤلاء المؤرِّخين يعتنون بأخبار إقليمهم الخاص وأمّتهم الصغيرة بالدرجة الأولى، فتشتمل تواريخهم، مثل تاريخ صالح بن يحيى التنوخي، ومثل تاريخ الأرسلانيين في سجل نسبهم، ومثل تاريخ ابن اسباط، ومثل تاريخ الأمير حيدر الشهابي وأمثالها، على قصص وأخبار لا تجدها في التواريخ العامّة التي لا يمكنها أن تذكر بإسهاب كهذا حوادث لبنان وبيروت، فضلاً

عن حوادث بشرة[1] وإهدن وعين دارة وقبّ الياس وعبيه والشويفات ودير القمر ...إلخ.

ولهذا نحن، تمحيصًا للحقيقة، لا ننكر أنه كان في أوائل الفتح العربي قوم يقال لهم المرَدَة في لبنان، وأنَّ كسروان كان يقال لها العاصية، وأنَّ هؤلاء كانوا يحاربون جيوش العرب ويمالئون الجراجمة، وكانت صلاتهم لم تنقطع مع ملوك بيزنطية. ويقول مؤرِّخو الموارنة إنَّه في ابتداء دولة العرب كان منهم أمير، يقال له يوسف، ملكًا على جبيل، وآخر اسمه كسرى ملكًا على كسروان وقد سُمِّيت به، وآخر اسمه أيّوب متوليًا قيصرية فيلبس وبيت المقدس، وأنه بعد أيّوب قام الياس، وهذا كان مع هرقل ملك الروم عندما فتح العرب سورية. ثمَّ قام بعد هؤلاء ملك اسمه يوسف، فحارب جيش سابور في أرمينية ثمَّ غزا بلاد العرب في أيام معاوية، وأنه تولّى يوحنَّا بعد يوسف، وأنَّ هذا غزا فلسطين وهو الذي غزا بلاد عبد الملك بن مروان ونزل قبّ الياس، واتّفق عبد الملك مع يُستنيان ملك الروم عليه، فأرسل هذا جيشًا إلى قبّ الياس فحاربه وتغلَّب عليه وقتله. وأنه لمَّا قُتِلَ أمَّر المرَدَة عليهم ابن أخته سمعان. وأنَّ تسمية هؤلاء الأمراء بالمرَدَة جاءت من جهة تمرّدهم على ملك الروم الذي هو يستنيان الأخرم، وذلك لمَّا اتّفق مع الخليفة عبد الملك وأَمَرَهم بعدم التعرّض للعرب فعصوه في ذلك، فحاربهم لتمرّدهم وقتل أميرهم يوحنَّا. وكان عمله هذا ضررًا محضًا بملكه، لأنَّ المرَدَة المذكورين كانوا شجًا في حلوق العرب، وكانت غاراتهم متّصلة على بلادهم. ثمَّ يقولون نقلاً عن السمعاني، أكبر مؤرِّخيهم، إنَّ يستنيان الأخرم نقل المرَدَة إلى أضالية ولبثوا هناك مدّة قرون، وأنه لمَّا استولى الأتراك على القسطنطينية كان كبير المرَدَة مقيمًا بها، وكان له رتبة عالية، وكان يحمل عكّازًا من الفضّة، وكان في الرتبة السابعة عشرة بعد الملك. فهذه الأخبار كلّها، وإن لم توجد في كتب العرب بهذا التفصيل، فقد وجد فيها إشارات مجملة تؤيِّد بالأقلّ مآلها، ووُجد في تواريخ عرب لبنان ما

---

(١) بشرّي.

يطابقها [أو ما] يطابق بعضها. إلاّ أنّ مقاومة اللبنانيين للحكومات الإسلامية التي كانت تتعاقب على سورية لم تلبث أن تلاشت تدريجًا وصارت الحملات التي تحملها عساكر المسلمين على جبل لبنان عبارة عن حملات تأديب لا غير، وذلك مثل حملة العساكر الإسلامية في أيام السلطان سيف الدين قلاوون على إهدن وبشرة وحدث الجبة وما جاورها، وتنكيلهم بأهالي هذه الناحية، وذلك سنة ٦٨٢ هجرية، ومثل الحملة التي جرت عندما افتتح السلطان قلاوون طرابلس فتحًا نهائيًّا واستخلصها من أيدي الإفرنج الصليبيين بعد أن بقيت في أيديهم نحو ١٨٥ سنة. وكان قد افتتحها بعد وقائع شديدة وحصار استمرَّ ٣٣ يومًا. ولمَّا علم أنَّ أهالي كسروان والجرديين (أي أهل بشرة وإهدن وتلك النواحي) قد نزلوا لنجدة الإفرنج، جرّد على كسروان وجُردها جيشًا لأجل عقابهم، وكتب نائب دمشق إلى أمراء الغرب، الأمير جمال الدين بن محمَّد التنوخي وزين الدين بن علي، لأجل أن ينجدوا المقرّ الشمسي سنقر المنصوري، القادم بالجيوش للحملة على كسروان وجرده. ذكر ذلك ابن سباط ونقله الأمير حيدر الشهابي في تاريخه. وقد كانت هذه الواقعة سنة ٦٨٧ هجرية الموافقة ١٢٨٨ مسيحية. وتواريخ الموارنة تذكر حصار إهدن وفتحها وبطش العساكر الإسلامية بأهل جبة بشرة في الوقعة الأولى، لكنّها تذكر أنه في الوقعة الثانية التي حضرها أمراء الغرب، اجتمع ثلاثون مقدّمًا من المرَدَة بثلاثين ألف مقاتل وانقضّوا على العسكر الإسلامي فهزموه، وكانوا وضعوا كمينًا عند وادي المدفون وكمينًا عند نهر الفيدار، فلمَّا أرادت فلول المسلمين أن تعبر من هناك وقعت في أيدي الكامنين فقضوا عليها. وأنَّ المرَدَة تقدّموا بعد ذلك فأحرقوا من ديار أمراء الغرب عين صوفر وشمليخ وعين زونية وغيرها، وقتلوا الأميرين محمَّدًا وأحمد، ابني محمَّد بن كرامة التنوخي في نبيبه. ويقولون إنَّهم نضدوا رؤوس القتلى عند الرأس المسمَّى اليوم برأس الشقعة المطلّ على البحر، فحصل منها مثل التل، وأنَّ اسم «الشقعة» جاء من ذلك لأنَّ «شقع» باللغة العاميّة جَعْل الشيء بعضه فوق بعض. وتواريخ الموارنة تجعل هذه الوقعة في سنة ١٢٩٣.

وفي تاريخ الأمير حيدر الشهابي مذكورة في وقائع سنة ١٢٩٤، ثمَّ في وقائع سنة ١٣٠٦. ونظنُّ تكرار ذلك وقع منه سهوًا. أمَّا صالح بن يحيى التنوخي، فيجعلها سنة خمس وسبعمائة (٧٠٥) هجرية (أو ١٣٠٦ مسيحية)، ويصفها بغير المبالغة التي تصفها به تواريخ الموارنة، كتاريخ القلاعي والدويهي وغيرهما. فهو يقول عند ذكر ناصر الدين الحسين التنوخي ما يلي:

"وفي أيامه في أوائل المحرَّم سنة خمس وسبعمائة كان فتوح كسروان، فتوجَّه إلى كسروان ومعه أقاربه [illegible]

كلام صالح بن يحيى في هذه كلام بعض مؤرِّخي الموارنة مثل، أنطونيوس العينطوريني، صاحب «مختصر تاريخ لبنان» الذي يقول «إنَّه من ذلك الوقت خربت كسروان. والذين سلموا من أهلها تشتّتوا في كلّ صقع. وسكن الإسلام سواحل كسروان في الأزواق وغزير وساحل علما وغيرها. وامتدّ المتاولة إلى جرد البلاد مثل حراجل وميروبا وفاريّا وما يليها. وأمّا أواسط البلاد فدامت خرابًا مدّة مستطيلة».

ولقد جعل ابن الحريري، من مؤرِّخي لبنان أيضًا، هذه المعركة سنة ١٣٠٢ مسيحية. وذكر أنَّ مقدَّمي الموارنة كانوا ثلاثين. المشهورون منهم، خالد مقدَّم مشمش، وسنان وأخوه سليمان مقدَّما إيليج، وسركيس وسعادة مقدَّما لحفد، وعنتر مقدَّم العاقورة، وبنيامين مقدَّم حردين؛ وأنهم كانوا في ثلاثين ألفًا، وأنهم رتّبوا كمينًا ألفي مقاتل على نهر المدفون، وكمينًا آخر ألفي مقاتل على نهر الفيدار، وأنهم أول ما لقوا حمدان، القائد للجيش الإسلامي، منفردًا على الطريق فقتلوه وحملوا على الجيش فأهلكوا أكثره، وغنموا سلاحه ومتاعه ومن الخيل أربعة آلاف

وأتاهم من جهة الساحل ركن الدين بيبرس طقصو (من مماليك الأشرف)، وعزّ الدين أيبك الحموي (من أمراء الظاهر بيبرس، ثمَّ من أمراء الأشرف) وغيرهما والتقوا بالجبل، وحضر إلى الأمير بيدرا من ثنى عزمه وكسر حدّته، فحصل الفتور في أمرهم (أي أمر الكسروانيين) حتّى تمكّنوا من بعض العسكر في تلك الأوعار ومضايق الجبال، فنالوا منهم وعاد العسكر شبه المكسور المنهزم، وطمع أهل الجبال، فاضطُرَّ الأمير بيدرا إلى إطابة قلوبهم والإحسان إليهم، وخلع على جماعة منهم كانوا قد اعتُقلوا بدمشق لذنوب وجرائم صدرت منهم. وحصل للكسروانيين من القتل والنهب والظفر ما لم يكن في حسابهم، وحصل الأمراء والعسكر من الألم ما أوجب تصريح بعضهم بسوء تدبير الأمير بيدرا، ونسبوه إلى أنه أهمل أمرهم وفتر عن قتالهم، حتّى تمكّنوا ممّا تمكّنوا منه لطمعه، فإنَّه تبرطل منهم... إلاّ أنَّ هذه الوقعة ليست الوقعة التي قُتِلَ فيها الأميران محمَّد وأحمد، ولدا الأمير جمال الدين حجى التنوخي، بل الوقعة التي قُتِلَ فيها الأميران عند نبيه هي بحسب تاريخ صالح بن يحيى قد جرت سنة ٧٠٥، أي سنة ١٣٠٦. والأمير حيدر الشهابي يجعل المعركة التي قُتِلَ فيها الأميران هي نفس الوقعة التي انتصر فيها الكسروانيون ذلك الانتصار، وكانوا ثلاثين مقدَّمًا بثلاثين ألفًا، وفعلوا ما فعلوا في وادي المدفون ونهر الفيدار، ويجعلها سنة ٧٠١، أي سنة ١٣٠١. لكنّه في وقائع سنة ٦٩٤، أي ١٢٩٤، ذكر القصّة نفسها: الثلاثين ألف مقاتل والثلاثين مقدَّمًا وكمين وادي المدفون...إلخ. فلعلَّ الحرب التي تشير إليها تواريخ الموارنة أنه انتصر بها مقدَّموهم المذكورون، والتي فيها كمين المدفون والفيدار هي التي قد جرت لعهد الأمير بيدرا، لأنَّ صالح بن يحيى يذكر ما حصل للكسروانيين من القتل والنهب والظفر ممّا لم يكن في حسابها، ويذكر تمكّنهم من بعض العسكر في تلك الأوعار.

راس [1]، وأنه جاءت نجدة للجيش من الأكراد، فصدّها الكمينان المذكوران ولم ينجُ منها إلاّ القليل. وابن الحريري يذكر أيضًا قتل الأميرين الأخوين من آل تنوخ، وغزو الكسروانيين عين صوفر وشمليخ وعين الزونية...إلخ والذي يظهر أنه برغم ما أظهره الكسروانيون والجرديون من البسالة في تلك الوقائع، انتهى الأمر بفشلهم وتغلُّب الدولة على بلادهم. ثمَّ اتّفق المؤرِّخون من العرب اللبنانيين والمارونيين على أنَّ آقوش الأفرم، نائب السلطنة في دمشق، أرسل إلى الكسروانيين الشريف زين الدين بن عدنان يأمرهم بأن يصطلحوا مع أمراء الغرب ويدخلوا في طاعتهم، فلم يحصل اتّفاق، فأفتى العلماء بقتلهم أو بوجوب التنكيل بهم لأنهم دُعوا إلى الصلح فلم يجيبوا وأبوا الدخول في الطاعة. وقد ورد ذكر الشريف زين الدين بن عدنان المذكور في سجل نسبنا الأرسلاني، وجاء ذكره أيضًا وذكر مأموريته هذه في تاريخ صالح بن يحيى حيث يقول: "ففي ذي الحجّة سنة أربع وسبعمائة (١٣٠٥) جهز إليهم جمال الدين آقوش الأفرم، نائب الشام، زين الدين عدنان، ثمَّ توجّه بعده تقي الدين وقراقوش وتحدّثا معهم في الرجوع إلى الطاعة فما أجابوا، فعند ذلك رسم بتجريد العساكر إليهم من كلّ جهة وكلّ مملكة من المماليك الشامية".

ولمّا كان العلاّمة الأب شيخو قد صحَّح كتاب صالح بن يحيى وعلَّق حواشيه وتراجم الرجال الواردة أسماؤهم فيه، فقد ذكر أنَّ المراد بتقي الدين هو الإمام الشهير تقي الدين بن تيمية، وأنَّ قراقوش ليس هو الأمير بهاء الدين قراقوش الأسدي الذي كان في زمن الملوك الأيوبية، بل هو قراقوش آخر كان بعده بزمن طويل. وأمّا زين الدين عدنان فقال: "لم نحصل على شيء من أخباره". وقد جاء ذكر زين الدين عدنان في تاريخ الأمير حيدر أيضًا، وأنه أنفذه آقوش الأفرم للصلح بين الكساروة [2] وأمراء الغرب، ولإرجاع الكساروة إلى الطاعة، وأنهم لبثوا متمرِّدين، فجرَّدت الدولة عليهم العساكر من كلّ جهة. فزين الدين عدنان هو الشريف الذي وردت سلسلة نسبه في سجل النسب الأرسلاني بمناسبة إصهاره إلى

(١) رأس.

(٢) أهل كسروان.

جدّنا الأمير سيف الدين مفرج[١]. وقد ذكر صالح بن يحيى نقلاً عن النويري والصلاح الكبتي عن فتوح كسروان سنة خمس وسبعمائة (١٣٠٥) «أنَّ أهالي كسروان كانوا قد كثروا وطغوا واشتدَّت شوكتهم، وامتدّوا إلى أذى العسكر عند انهزامه من التتر سنة تسع وتسعين وستمائة، وتراخى الأمر عنهم وتمادى، وحصل إغفال أمرهم فزاد طغيانهم، وأظهروا الخروج عن الطاعة واعتزلوا بجبالهم المنيعة وجموعهم الكثيرة، وأنه لا يمكن الوصول إليهم» ثمَّ ذكر صالح بن يحيى أنّ آقوش الأفرم جَمَعَ خمسين ألفًا من الرجالة وتوجّهوا إلى جبال الكسروانيين والجرديين، وتوجَّه سيف الدين أَسْنَدمُر، نائب طرابلس، وشمس الدين سنُقرجاه المنصوري، نائب صفد، وطلع أسندمر المذكور من جهة طرابلس، وكان قد نُسب إلى مباطنتهم، فأراد أن يفعل في هذا الأمر ما ينفي عنه هذه الشناعة التي وقعت به، فطلع إلى جبل كسروان من أصعب مسالكه واجتمعت عليهم العساكر واحتوت على جبالهم، ووطئت أرضًا لم يكن أهلها يظنّون أنَّ أحدًا يطأها، وقُطعت كرومهم، وأُخربت بيوتهم، وقُتِلَ منهم خلق كثير وتفرَّقوا في البلاد. واستخدم أسندمر جماعة منهم في طرابلس بجامكيته[٢] واختفى بعضهم واضمحل أمرهم وخمل ذكرهم.

---

(١) جاء فيه: وفي سنة أربع وسبعمائة تزوَّج الأمير سيف الدين مفرج بالشريفة نفيسة ابنة الشريف زين الدين بن محمَّد بن عدنان، أزوجه منها لمّا توجَّه للغرب في السنة المذكورة للصلح بين أهل كسروان والجبال، وبين أمراء الغرب. فدعاه الأمير المذكور وأنزله بداره وخطب منه ابنته المذكورة لنفسه. ولمّا عاد الشريف لدمشق، أرسل الأمير واستحضر زوجته المذكورة وابتنى بها. ولنذكر نسب الشريف المذكور إثباتًا لشرف الأمراء، وذلك حسبما هو مشهور ورأيته بنسبهم، وهو الشريف زين الدين محمَّد بن عدنان بن محمَّد بن عدنان بن ابراهيم بن محمَّد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، كرَّم الله وجهه ورضي الله عنه، فولد للأمير سيف الدين مفرج من السيدة نفيسة الأمير نور الدين صالح...إلخ. وهذا الخبر وارد في إثبات لنسبنا مؤرَّخ في يوم السبت لستّة عشر يومًا خلون من شهر صفر سنة أربع عشرة وسبعمائة، موقّع عليه من «الفقير إليه سبحانه قاضي القضاة أبو العبّاس نجم الدين أحمد بن حصري التغلبي الشافعي، قاضي دمشق، والفتوحات الساحلية والعساكر المنصورة غفر الله له»، وعليه شهادات الشيخ علم الدين سليمان بن بدر الدين يوسف الدمشقي الشافعي، والشيخ أبي عبد الله محمَّد بن الشيخ صدر الدين إلى الربيع سليمان بن منيف البصروي، والشريف محمَّد الأريحي الحنفي وأبي عبد الله مجد الدين بن رفاعة بن سورين الدمشقي، والعدل صفيّ الدين أبو داود محمَّد الحوراني، والعدل الحاج محمَّد بن سليمان الحلبي وكاتبه (أي كاتب الإثبات المذكور) نور الدين محمود أبي الحسن بن تهامة الدمشقي.

(٢) في وظائفه.

وقد جاء خبر هذه الواقعة في جميع التواريخ. ويظهر أنَّ الحملة لم تكن على الكسروانيين وحدهم، بل على الدروز وعلى النصيرية، وربّما على غير هؤلاء من سكان الجبال. فانظر إلى كلام أبي الفداء عن هذه الواقعة؛ قال:

"وفي هذه السنة (٧٠٥)، سار جمال الدين آقوش الأفرم بعسكر دمشق وغيره من عساكر الشام إلى جبال الظنيين (جبال الضنِّية)، وكانوا عصاةً مارقين من الدين. فأحاطت العساكر الإسلامية بتلك الجبال المنيعة وترجّلوا عن خيولهم وصعدوا في تلك الجبال من كلّ الجهات، وقتلوا وأسروا جميع من بها من النصيرية والظنيين، وغيرهم من المارقين. وهي جبال شاهقة بين دمشق وطرابلس، وأمنت الطريق بعد ذلك".

فظاهر من هنا أنه يقصد جبال الضنِّية وعكّار والنُّصيريّة. وظاهر أيضًا أنه لمَّا عزمت الدولة يومئذٍ على التنكيل بالموارنة لأجل عصيانهم وإصرارهم على التمرّد وحشدت خمسين ألف مقاتل لذلك، رأت الأَولى إجراء عملية تطهير عامّة لسكان جميع هذه الجبال مثل، النُّصيريّة الذين في شمالي طرابلس، ومثل أهالي الضنِّية الذين هم اليوم مسلمين منذ ذلك الوقت، لكنّهم عصاة كسائر أهل الجبال؛ ومثل الدروز سكان الجبال المقابلة لبيروت. فإنَّ ابن الحريري وابن اسباط ـ ونقل عنهما الأمير حيدر ـ ذكرا أنه سنة ٧٠٥، سار آقوش الأفرم، نائب دمشق، بخمسين ألف فارس وراجل إلى جبال الجرد وكسروان المقابلة مدينة بيروت، فاجتمع رجال الدروز الجرديين، وكانوا عشرة أمراء بعشرة آلاف مقاتل، والتقوا عند عين صوفر وجرى بينهم قتال عظيم، فكانت الهزيمة على الأمراء، فهربوا بحريمهم وأرزاقهم وثلاثمائة من أتباعهم واجتمعوا في مغارة نيبيه فوق أنطلياس، فحموا نفوسهم بالقتال ولم تقدر العساكر عليهم. ثمَّ بذلوا لهم الأمان فلم يخرجوا من المغارة؛ فأمر نائب دمشق بأن يبنوا على باب المغارة سدًّا من الأحجار، ثمَّ هالوا على بابها تلاًّ من التراب وجعلوا حارسًا عليهم، فهلكوا تحت الردم. ثمَّ أحاط العسكر بتلك الجبال من كلّ الجهات ووطئوا أرضًا لم يكن أحد صعد إليها، وأخربوا القرى

وقطعوا الكروم ونهبوا وقتلوا كلّ من وجدوه، فخربت تلك الجبال المنيعة وذُلَّت قلوب أهلها. وبعد ذلك استقرَّ التركمان بساحل بيروت، وهم آل عساف، وكانت حدودهم من أنطلياس إلى مغارة الأسد وجسر المعاملتين تحت غزير. وكانوا يمنعون من يستنكرون عبوره من نهر الكلب إلاّ بتذكرة مرور من المتولّي أو من أمراء الغرب. وجعل التركمان المذكورون ثلاثة بدلات؛ كلّ بدل مائة فارس لأجل الدرك. وكانوا ينزلون في أنطلياس وجونية وفي البرج الذي فوق نهر الكلب، وأزواقهم [1] حوله وهي المعروفة بزوق العامرية، وزوق الخراب، وزوق مصبح وزوق ميكايل، على أسماء مقدَّمي الأزواق، وأقاموا بنايات شهيرة وبساتين في عين طورة وعين شقيق يصيفون فيها...إلخ.

وجاءت هذه الأخبار في «أخبار الأعيان في جبل لبنان» لطنّوس الشدياق نقلاً عن ابن اسباط وابن الحريري، وفيها زيادة تفصيل؛ وأنَّ الحارس الذي أقامه آقوش على مغارة نيبيه هو الأمير قطلو بك، وأنّ العساكر قتلوا وأسروا جميع من وجدوه من الدرزية والنصرانية. وأتذكّر أني قرأت خبر هذه الحادثة في تاريخ ابن خلدون الكبير. ومن الغريب أنَّ صالح بن يحيى لم يذكر حرب آقوش الأفرم مع أمراء الدروز في عين صوفر، ولا هزيمتهم إلى مغارة نيبيه، ولا سدّ آقوش باب المغارة، إلى غير ذلك ممّا ذكره سائر المؤرِّخين، وقد حصر هذه الحرب في أهالي كسروان وقال: «وعاد نائب الشام إلى دمشق بالعساكر في رابع شهر صفر من السنة المذكورة (سنة ٧٠٤ أو ١٣٠٥)، وجعل الناظر في بلاد بعلبك والجبال الكسروانية بهاء الدين قراقوش، فَأَجْلاَ ما كان تأخّر بجبال كسروان وقَتَلَ من أعيانهم جماعة، ثمَّ أعطوا أمانًا لمن استقرَّ في غير كسروان. ثمَّ أقطع علاء الدين بن معبد البعلبكي، وعزّ الدين خطَّاب، وسيف الدين بكتمر الحسامي، وابن صبح. وفي سنة ست وسبعمائة (١٣٠٦) أبطلوا إقطاع المذكورين وأقطعوه للتركمان بثلثمائة فارس،

(١) بيوتهم.

وتدرّكوا تأمين البحر ودروب البرّ من ظاهر بيروت إلى عمل طرابلس، واستمرّوا إلى وقتنا هذا وشُهروا بتركمان كسروان وعُرفوا به".

أمَّا زمان صالح بن يحيى، فهو أواسط القرن التاسع للهجرة أو الخامس عشر للمسيح. والملحوظ أنَّ إيقاع آقوش الأفرم بالدروز كان سحابة صيف تقشّعت، بدليل أنَّ أمراء الغرب هم المؤتمنين، وكان تركمان كسروان لا يدعون أحدًا يمرّ بمدخل نهر الكلب إلاّ بتذكرة من متولّي بيروت أو من أمراء الغرب. وأمَّا الموارنة، فقد كانت هذه الحملة هي القاضية عليهم، ومن بعدها تمكّن المسلمون من الحكم في كسروان وشمالي لبنان.

وكان أكثر ما يخاف منه رجال الدولة يومئذٍ هو غزوات الإفرنج وكبساتهم للسواحل وكان الكسروانيون دائمًا عونًا للإفرنج. فرتبت الدولة بطائق الحَمَام بين بيروت والشام لتطيير الأخبار فيما إذا جدّ حادث من جهة البحر. وكذلك كانوا يشعلون النار في رأس بيروت، فترى من رأس الجبل بوارش[1]، فتشعل فيه فترى من ميسلون أو ميسنون، فتُشعل هناك فترى من جبل الصالحية؛ وهكذا يُعرف الخبر ويخرج العسكرَ من دمشق . وكانوا أيضًا جعلوا بريد خيل من بيروت إلى خان الحصين[2]، وبريدًا من خان الحصين إلى قرية زبدل في البقاع، وبريدًا من زبدل إلى خان ميسنون، وبريدًا من خان ميسنون إلى دمشق. وكلّ هذا لأجل أن لا تتأخَّر عن الشام أخبار الإفرنج، ولمنع هؤلاء من الاجتماع بالكسروانيين.

وقد حصلت بعد ذلك حادثة ذات بال في لبنان لم تكن ثورة من النصارى على الدولة الإسلامية، بل فتنة بين المسلمين بعضهم مع بعض كان فيها النصارى مع أحد الفريقين. وتحرير هذه القصّة أنَّ السلطان الظاهر برقوق، وهو رأس دولة الجراكسة بمصر، كان قد استبدَّ بالسلطنة وقبض على نائب الشام وقتله، وولّى بدلاً

---

(1) الذي يقال له جبل الكنيسة فوق فالوغا.

(2) على مسافة ساعة إلى الشرق من عاليه.

عنه المسمّى الطنبغا، وذلك سنة ٧٨٨ (١٣٨٦). ولم يلبث أن عصاه نائب حلب يلبغا الناصري، فجهّز برقوق جيشًا لقتاله ولّى قيادته جركس الخليلي، فزحف إلى الشام، فحشد يلبغا العساكر والمقاتلة من الأعراب والتركمان وأهل طرابلس وأهل كسروان وأهل الجرد وأهل الغرب، وكان يدًا واحدة مع منطاش نائب طرابلس؛ فتغلّبا على عساكر السلطان برقوق وقتلوا جركس القائد، واختفى برقوق مدّة وتولّى مكانه الملك المنصور. ثمَّ عاد السلطان برقوق إلى المُلك في خبر طويل ليس هنا محلّه. وكان أمراء الغرب من حزب السلطان برقوق. وكان التركمان وأهالي كسروان من حزب منطاش نائب طرابلس وبيروت. قال الأمير حيدر في تاريخه: "فاستظهر أهل كسروان على أمراء الغرب وقتلوا من جماعتهم تسعين رجلاً، وأسروا عددًا غفيرًا. ثمَّ أتوا إلى بيروت ونهبوا جميع ما وجدوه ممّا يختصّ ببيت التنوخ، ثمَّ ذهبوا إلى الغرب وأحرقوا عدّة قرى ودكّوها إلى الحضيض، وهي عيناب وشملان وعيتاث ومعيسنون[١]، وشتره العليا والسفلى والبيرتين العليا والسفلى[٢]. واجتمع أهل الغرب في قرية الحصن وفي قرية الدوير[٣]، أي الأمراء التنوخيون كافة، وأتى لمعاونتهم رجال الجرد والشوف، فرجعت الكساروة والتركمان والجرديون[٤] على أعقابهم". إلى أن يقول: "ثمَّ إنَّ العساكر الظاهرية قصدوا طومان، شيخ التركمان حاكم كسروان، فتواقعا في الساحل بالقرب من زوق ميكائيل، وقتلوا من الأكراد الأمير عليًّا وأخاه الأمير عمر وجماعة كثيرة، ونهبوا زوق التركمان".

وورد في "تاريخ الأعيان" قوله:

"فاستظهر الكسروانيون على أمراء الغرب التنوخية وقتلوا من جماعتهم نحو تسعين رجلاً وقبضوا على جماعة، فسمَّروا منهم بعضًا، وقتلوا بعضًا، ونهبوا ما

(١) قرية دارسة إلى الشرق من عيتات.

(٢) كلّها إلى الشرق من عيتات وسوق الغرب.

(٣) الحصن حصن سرحمور والدوير بقرب عرمون.

(٤) يعني أهالي جرد كسروان.

وجدوه في بيروت لأمراء الغرب، وأحرقوا عدّة قرى من قراهم، وهي عيناب وعين عنوب وشملال[1] وعيتات وغيرها، ولُقّبوا بعشران البرّ". إلى أن يقول: "فأرسل الملك الظاهر عساكره لمحاربة تركمان كسروان فتواقعوا في جورة منطاش تحت زوق ميكائيل، فاستظهرت عليهم العساكر وقتلوا منهم الأمير عليًّا وأخاه الأمير عمر، ابني الأعمى، وجماعة كثيرة، ونهبوا زوق التركمان".

وأمَّا صالح بن يحيى، فقد روى هذه القصّة بصورة تختلف بعض الشيء عن هذه الروايات؛ فقال في صفحة ١٩٧ من تاريخه (طبعة الأب شيخو اليسوعي) بعد ذكر المعركة التي وقعت بين السلطان برقوق ومنطاش في شقحب: "فلمّا وصل أمراء الغرب وجدوا أرغون من قبل المنطاشية قد حضر إلى بيروت متوليًا عليها، واجتمع عليها عليّ بن الأعمى وأقاربه من تركمان كسروان وجماعة من المنطاشية. وكان الغرب قد عصى عليهم لأنَّ أمراءهم عند السلطان برقوق، فتجمَّعوا عليهم ونزل أهل الغرب إلى قرب الساحل ولم يحسنوا التدبير، فاستظهر عليهم المنطاشية وقتلوا منهم تسعين نفرًا ومسكوا منهم جماعة، فسمَّروا منهم البعض ووسَّطوا[2] آخرين". إلى أن يذكر كيف أنَّ أمراء الغرب التحقوا بالسلطان برقوق بمصر ثمَّ عادوا إلى البلاد "ووجدوا عليّ بن الأعمى وجماعة تركمان كسروان قد طلعوا وواقعوا أهل الغرب وكسروهم وقتلوا منهم أربعين نفرًا ونهبوا عدّة قرى. وفي ذلك الوقت قُتِلَ عماد الدين موسى بن حسَّان بن رسلان، وكان المذكور خيرًا من سَلَفه وأجود منهم في حقّ البيت[3]، فلمّا استقرَّت قواعد الدولة

---

(١) المقصود بها شملان. (المحقّق)

(٢) وهو قطع الجثث من الوسط.

(٣) صالح بن يحيى عندما كتب تاريخه جعل أهمّ شيء عنده الإشادة بمجد آله التنوخيين، وهذا نظير حيدر الشهابي الذي كان أكبر همّه إظهار مآثر آل شهاب. وكلّ من بيت صالح بن يحيى وحيدر الشهابي عريق شريف ذو مجد تالد وطريف لا نزاع فيه، إلاّ أنَّ كلاً منهما يتعمّد غمط (الاحتقار والجحود) مجد نظراء أسرته وتصغير أقدارهم. ولمَّا كان بين التنوخيين وأنسبائهم الأرسلانيين من المنافسة ما يقع عادة بين جميع الأمراء المتجاورين على الإقطاعات والمناصب ونفوذ الكلمة، كان صالح بن يحيى لا يترك فرصة إلاّ ويطعن فيها بأجدادنا أو يغمز بهم، حتّى أنه ليهجوهم في أكثر من عشرة مواضع من تاريخه. وإذا مدح أحدًا منهم، جعل أحسن مزاياه أنه كان أجود من غيره في حقّ البيت، أي البيت التنوخي؛ كأنَّ مقياس الفضيلة عنده هو الصداقة لأهله... وهذا كما تراه في ثنائه على عماد الدين موسى بن حسَّان الأرسلاني. وقد تُحذف الألف من أرسلان تخفيفًا، فيقال رسلان، كما تقول العامّة.

الظاهرية جرّدوا إلى مقاتلة تركمان كسروان علاء الدين بن الحنش وعشران البقاع[1]، فقتلوا عليّ بن الأعمى ونهبوا جماعة من تركمانه، وبعد مدّة مسكوا أخاه عمر بن الأعمى ثمَّ أفرجوا عنه بعد معاينته وحصل عليه مشقة". انتهى بالحرف سوى ما أصلحناه من خطأ المؤرِّخ في العربيّة.

وانظر الآن إلى ما هو وارد في سجل نسبنا بشأن هذه الواقعة لتعلم ما نقص رواية صالح بن يحيى من التفاصيل التي لم تهمَّه لتعلّقها بغير بيته.

جاء في سجل نسب الأرسلانيين في الإثبات المؤرَّخ يوم الاربعا سادس عشر شهر رمضان من سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة ما يأتي:

"وفي سنة التسعين وسبعمائة كانت وقعة الغرب بين الأمير أرغون وتركمان كسروان، وبين أمراء الغرب. فقُتل من الأمراء، بني أبي الجيش (هو لقب الأرسلانيين غلب عليهم مدّة طويلة يُقال نسبةً لحصن أبي الجيش من بلاد ريشيا الذي أقاموا به لمَّا جاءوا من معرّة النعمان)، الأمير نور الدين صالح ابن الأمير سيف الدين مفرج، وقُتِلَ الأمير عزّ الدين حمدان ابن الأمير تقي الدين نجا، وقُتِلَ الأمير جمال الدين عبد الله ابن الأمير نور الدين عثمان، وقُتِلَ ولده الأمير شجاع الدين عمار، وأُسِرَ الأمير ناصر الدين بشير بن الأمير بدر الدين يوسف بن الأمير شرف الدين علي، والأمير قطب الدين خزاعة ابن الأمير علاء الدين مسعود وأخوه الأمير نجم الدين أسعد، والأمير عزّ الدين الحسين ابن الأمير بدر الدين يوسف أخي الأمير ناصر الدين بشير؛ فوسّطوهم جميعًا (أي قطّعوهم من أوساطهم)، وبالإجمال لم ينجُ من الأمراء بني أبي الجيش سوى الأمير سيف الدين يحيى ابن الأمير نور الدين صالح والد الأمير جمال الدين عبد الله[2]". وليس في الذين ذكروا من القتلى والأسرى اسم "عماد الدين موسى بن حسَّان بن أرسلان" الذي ذكره صالح بن يحيى التنوخي في تاريخه. فإمَّا أن يكون هناك سهو أو

(١) يظهر أنَّ مرادهم عشران البر عشائر البرّ وقد جعلوا عشرانًا جمع عشير، أي قبيلة، وهو جمع عاميّ.

(٢) على أنه جرح في الحرب إلا أنهم لم يظفروا به مع أنهم تبعوه كثيرًا بعد أن أعياهم من القتل ثم إنَّه أوقع فيهم من الدمار وقتل أمراءهم أولاد الأعمى وخرب أزواقهم وهكذا عاقبة البغي.

تصحيف أو تحريف[1]. وقد جاء في «تاريخ الأعيان» لطنّوس الشدياق، بمساعدة بطرس البستاني، خبر هذه الواقعة مع اختلاف قليل وزيادة تفصيل عمّا هي في النسب الأرسلاني، وعمّا هي في تاريخ صالح بن يحيى، وعمّا هي في الغور الحِسَان للأمير حيدر الشهابي؛ وهاك قوله:

«وسنة ١٣٨٨ كان القتال بين أمراء الغرب أصحاب الملك الظاهر وتركمان كسروان وأرغون، نائب منطاش ببيروت، وأحزابه الأمراء أولاد الأعمى، فانهزم أمراء الغرب ونُهبت بيروت وأحرق في الغرب عيناب وعين عنوب وشملال وعيتات وما دونها، ولُقِّبوا بعشران البرّ. فقُتِلَ من الأمراء بني أبي الجيش أحد عشر أميرًا الأمير نور الدين صالح بن مفرج بن يوسف، وكان ربعة أبيض عاقلاً شجاعًا نحويًّا عروضيًّا شاعرًا لبيبًا فقيهًا منطقيًّا متقنًا عدّة علوم، وقُتِلَ ولده الأمير تاج الدين داود، والأمير جمال الدين عبد الله بن عثمان بن نجا وولده الأمير شجاع الدين عمار، والأمير عزّ الدين حمدان بن نجا، والأمير ناصر الدين بشير بن يوسف بن علي، والأمير شهاب الدين أحمد بن مسعود بن عثمان، والأمير عماد الدين موسى بن مسعود بن أبي الجيش، وكان شجاعًا عاقلاً كريمًا عليّ الهمّة؛ وقُتِلَ ولده الأمير فيض الدين عمر بن مسعود، والأمير ناهض الدين أبو المحاسن بن درويش بن عثمان، والأمير قطب الدين خزاعة بن مسعود بن عثمان وأخوه الأمير نجم الدين أسعد؛ ولم ينجُ من الأمراء بني أبي الجيش سوى الأمير سيف الدين أبي المكارم يحيى بن نور الدين صالح بن مفرج، فإنّه نجا من المعركة بفئة قليلة وتبعه القوم وهو يقاتلهم قتال الأسود. وما زالوا بأثره حتّى توغّلوا في قرى الغرب، فقُتِلَ جوادهُ وجُرِحَ جرحًا مثخنًا وتفرّق عنه أعوانه، فمال عن وجه الأعداء إلى وادٍ هناك طالبًا النجاة، فصادف أمّه مختبئة مع بعض النساء في كهفٍ هناك؛ فضمّته أمّه إليها وشدّت جراحه واختبأ حتّى انجلى القوم، ولُقِّب ذلك الكهف بمغر أم سيف الدين حتّى الآن. فعالج جراحه حتّى شُفي وأخذ يجمع رجاله إليه. وفي أثناء ذلك

---

(١) فبدلاً من أن يقول: عماد الدين بن مسعود بن أرسلان قال عماد الدين بن حسان بن أرسلان.

زحف الملك الظاهر على باكيش، نائب غزّة، وقتله، فسار الأمير برجاله إليه وحضر معه المواقع التي جرت بينه وبين جنتمر وأصحابه وحصار دمشق، فأظهر شجاعة عنترية وهجمات أسدية. فعجب الملك الظاهر من شجاعته وشدّة إقدامه على الأعداء. فلمّا استقرَّ على حصار دمشق، طلب الأمير سيف الدين منه المساعدة على عشران البرّ وإعانته بالعساكر لقتال أعدائه، فأصحبه بما طلب ونهض بهم جادًّا إلى الغرب، وجمع رجاله إليه في الشويفات بهمّة عليّة ونهض ليلاً بالجموع ودهم كسروان غلسًا، فالتقاه التركمان في جورة منطاش القريبة من زوق ميكائيل واشتعلت بينهم نار الحرب، وبادرت الفرسان للطعن والضرب، واشتدّ القتال، وأظهر الأمير شجاعة تكلّ عنها الأبطال، ونادت رجال الغرب: يا للثار،

الله والتقى الملك المؤيَّد إلى البقاع، وعرض للملك عمّا يُقتضى لقتال الإفرنج، ودعاه للنزول عنده فأجابه ونهض في طريق بيروت إلى الشويفات، فنزل الملك وخاصّته في دار الأمير، وضُربت قباب الجيش على ماء الغدير (لا يزال إلى اليوم عامرًا من بناء الأمير سيف الدين المذكور؛ بهو معقود يقال له مقعد الأمير سيف الدين، وهو اليوم من دار هذا العاجز، وقد مضى على بنائه نحو ستمائة سنة ولا يزال كما هو، وأُرجِّح أنَّ الملك المؤيَّد شيخ نزل فيه)، وأقام وجيشه ثلاثًا والأمير يقدِّم لهم الإقامات الوافرة. ثمَّ نهض بالجيش إلى الناعمة، حيث معسكر رجال الأمير، وهجموا على الإفرنج فهزموهم وانجلوا بشوانيهم عن الساحل، ورجع الملك في طريق الجرد إلى الفريديس فبات فيها، ثمَّ نهض إلى القاع؛ وهنالك ودَّعه الأمير فخلع عليه خلعة سنية ولقَّبه بملك الأمراء وضمَّ إليه جميع الولايات الساحلية، فازداد شرفًا وفخرًا وعَظُمَتْ صولته وانتشر ذكره؛ وما زال على ذلك إلى أن توفّي سنة ١٣٢٤ في الشويفات وعمره ثمانٍ وخمسون سنة، وله ثلاثة أولاد: جمال الدين عبد الله وصلاح الدين مفرج، ويسمّى سيف الدين مفرج، وفخر الدين عثمان، وكان طويلاً جميلاً عريض الصدر مهيبًا وقورًا محتشمًا كريمًا جدًّا شجاعًا فتّاكًا حليمًا فصيحًا حاذقًا ذكيًا عالمًا نحويًّا لغويًّا مترسّلاً سريع الفهم عليَّ الهمَّة ذا مروءة وإقدام متقنًا الضرب بالسيف ورمي السهام وللشعراء به مدائح غرَّاء".

وواقعة مجيء الملك المؤيَّد شيخ هذه مذكورة في سجل نسب عائلتنا لكن باختصار، لأنَّ سجلاّت الأنساب أكثر ما تُعنى بالوفيَّات والمواليد، ولا تذكر إلاّ قليلاً من الأخبار وعلى وجه الاختصار. فقد ورد في النسب ما يلي:

"وكانت وفاة الأمير المذكور، أعني من لروح المكارم أحيي، الأمير سيف الدين أبي المكارم يحيى الشهير بأرسلان، يوم الخميس سابع شهر شوال من سنة سبع وعشرين وثمانمائة وعمره ثمانٍ وخمسون سنة. وكان طويل القامة، عريض الصدر، جميل الطلعة، حائز المحاسن والمحامد، وشهرته تُغني عن وصفه. فإنّه بلغ

الشهرة العظيمة التي لم ينلها من بلاده غيرهُ، وبالأخصّ في سلطنة المرحوم الملك المؤيَّد شيخ المحمودي، فإنّه لما توجّه لقتال الكفَّار في الدامور، دعاه إلى منزلهِ في الشويفات، فنزل عنده بأثقاله وعسكرهِ، ولمَّا انقضت تلك المحاربة خلع عليه وجعله ملك الأمراء، وضمَّ إليه الولايات الساحلية، وذلك لمَّا رأى من شجاعته وكرمه وعقله».

وهذا وارد في سجل النسب في الإثبات المؤرَّخ في يوم الأربعا سادس عشر رمضان من سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة تحت توقيع القاضي أبي العبّاس شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن محمَّد بن عثمان الأموي القرشي الشافعي، قاضي البلاد الشامية من غزّة إلى الفرات؛ وشهادة السيِّد نور الدين أبي أحمد علي بن خليل بن عماد بن زهف الحسيني، نقيب السادة الأشراف بدمشق، والحاج فخر الدين عثمان أبي البهاء بن صالح الطرابلسي، والشيخ جلال الدين أبي محمَّد عمر بن هبة الله بن هاشم الدمشقي، والحاج الشيخ مجد الدين علي بن نصر الله الفرفوري الدمشقي، والسيِّد صلاح الدين أبي عثمان يوسف بن سالم بن محاسن الدمشقي، والعدل الصالح نور الدين بن سليمان بن تميم البغدادي.

ولقد ذكر الأمير حيدر الشهابي هذه الواقعة بدون تفصيل، فقال:

«وفي سنة ٨١٣ بنى السلطان المؤيَّد في دمشق المدرسة المؤيّدية والسوق المنسوب إليه. وعندما دنت الإفرنج في المراكب إلى سواحل البحر، توجَّه لمقاتلتهم على نهر الدامور بين صيدا وبيروت، فظفر بهم ورجع في طريقه فبات في وادي الفريديس على نهر قرية الباروك وسفح جبل لبنان، ثمَّ دخل دمشق».

ولم يذكر الأمير حيدر شيئًا عن نزول الملك المؤيَّد شيخ بالشويفات، وموقف العائلة الأرسلانية في ذلك الحادث، وكيف يذكر وهو يغصّ بذكر آل أرسلان، وكلّ [...] [1].

(١) النص غير مقروء. (المحقِّق)

فالقارئ يرى أنَّ كسروان كانت قد دخلت تحت حكم التركمان مذ أوائل القرن الخامس عشر للمسيح، وكان قد بقي للموارنة مقدَّمون في العاقورة وبشرّة وغيرهما، ولكن كان المتاولة قد دخلوا في كسروان وتغلّبوا، لا سيَّما في جبّة المنيطرة. ولمّا استولى السلطان سليم العثماني على سورية سنة ١٥١٥ ومصر، أخذ المسلمون يسكنون في كسروان وبلاد جبيل؛ وقد أجمع مؤرِّخو الجبل على ذكر ذلك وقالوا إنَّ المتاولة قَدِموا من بلاد بعلبك وسكنوا في فاريا وحراجل وبقعاتة كنعان (من جرد كسروان). وقَدِمَ أناس من المسلمين السنّيين من البقاع وسكنوا في فتقا وساحل علما والفيطرون والقليعات وعرمون كسروان والجديدة. وكان الحكم في كسروان وجبيل للأمير عسَّاف التركماني، وكان مقدَّمو الموارنة من رجاله. ثمَّ في تلك الأوقات، ظهر اسم المشايخ الحمادية في كسروان وبلاد جبيل، وكانت لهم وللمتاولة جماعتهم صولة. وفي أوائل القرن السابع ظهر الأمراء آل سيفا، وكان الأمير يوسف باشا سيفا واليًا على طرابلس. وقد كان مركز الأمراء بني العسَّاف في غزير، واشتُهر منهم الأمير حسن، والأمير قايد بيه، والأمير منصور وغيرهم، وكان المشايخ الحمادية المتاولة من جماعتهم. وفي سنة ١٥٨٥ نُهبت خزينة الدولة في جون عكار، فصدرت أوامر الدولة بعقاب الذين نهبوها، واتّخذ ولاة الدولة هذه الفرصة لأجل كسر شوكة الأمراء آل سيفا الذين كانوا في عكار، وآل العسَّاف الذين كانوا في كسروان، وكسر شوكة أمراء الدروز أيضًا. فخرج ابراهيم باشا، والي مصر، بجيش جرّار وجاء إلى عين صوفر واستدعى أمراء البلاد وأعيانها، فَقدِمَ إليه الأمير منذر التنوخي والأمير محمَّد جمال الدين الأرسلاني والأمير محمَّد العسَّاف، فلمّا كمل الاجتماع غدر الباشا بعقَّال الدروز وقتلهم، وكانوا خمسمائة رجل، وقيل ستمائة، واعتقل الأمراء الثلاثة وسار بهم إلى إسلامبول. أمّا الأمراء المعنيّون، فلم يحضروا، وتخبّأ الأمير قرقماز المعني في كهف جزين، فلمَّا وصل الأمراء الثلاثة إلى إسلامبول برّأوا أنفسهم وذكروا ما سبق من خدمتهم ومناصحتهم للدولة، وكان الأمير جمال الدين ممّن جاهد في قبرس عندما

الأمير جمال الدين بن بهاء الدين الأرسلاني
خرج أهلها على الدولة، وكان والده الأمير جمال الدين بن بهاء الدين الأرسلاني ممّن جاهد عند فتحها وممّن انضم إلى السلطان سليم في معركة مرج دابق؛ فطيّبت الدولة خاطر الأمراء الثلاثة وأقرّتهم على إقطاعاتهم ورجعوا مسرورين.

وفي سنة ١٥٩٠ كان القتال بين الأمير يوسف سيفا، والي طرابلس، والأمير محمَّد العسَّاف والي كسروان وجبيل، فقُتِلَ الأمير محمَّد العسَّاف ولم يخلف ذرّية، فتقدّم يوسف سيفا إلى غزير وضبط أملاك بني العسَّاف واستولى على إمارتهم، وأناب عنه فيها المشايخ الحمادية. وكان حكم آل عسَّاف على كسروان وجبيل نحو ٢٣٠ سنة. ثمَّ طمع الأمراء المعنيّون في حكم بلاد كسروان، فوقعت بين الأمير فخر الدين بن قرقماز المعني وبين الأمير يوسف سيفا معركة عند نهر الكلب انهزم بها ابن سيفا، ودخل الأمير فخر الدين غزير واستولى على كسروان وبيروت. وبعد ذلك بقليل رجع الأمير فخر الدين إلى الشوف ووقع الصلح بين الفريقين، ثمَّ عادا إلى القتال وانكسر يوسف باشا سيفا. ثمَّ، بعد وقائع كثيرة، تمكّن الأمير فخر الدين بن قرقماز المعني من أخذ أمر من الدولة بولاية صيدا وبيروت وكسروان. ولمَّا كان المعنيّون قد تواروا من وجه الدولة يوم جاء ابراهيم باشا إلى عين صوفر، وخبّأت امرأة الأمير قرقماز المعني ولدَيها فخر الدين ويونس في كسروان عند ابراهيم بن سركيس ورباح الخازن، ولم يزالا متخبئين هناك حتَّى عادت الراحة إلى لبنان وأمَّن الخلق، فاستدعى الأمير سيف الدين التنوخي الأميرين الشابّين فخر الدين ويونس من كسروان، وكانا ابني أخته، وربّاهما في عبيه إلى أن بلغا أشدّهما، فسلّمهما ولاية الشوف الخاص بالأمراء آل معن. ولمّا استوسق الأمر للأمير فخر الدين المعني كافأ آل الخازن على صداقتهم وأقطعهم بلاد كسروان. ولمّا سيَّرت الدولة جيوشها تحت قيادة الحافظ أحمد باشا لمقاتلة الأمير فخر الدين المعني كان بنو الخازن في خدمة الأمير. ولمَّا اضطُرَّ الأمير إلى الفرار من وجه الدولة وذهب إلى إيطالية، التحق به عدد من رجاله منهم خاطر الخازن. وكان أخوه أبو نادر الخازن في خدمة الأمير يونس المعني أخي الأمير فخر

الدين. وسنة ١٦١٥ ولّى الأمير يونس المعني الشيخ أبا نادر الخازن ومملوكه ذا النقار بلاد كسروان. وسنة ١٦٢١ ولّى الأمير فخر الدين الشيخ أبا صافي الخازن على جبّة بشراي. وقد أجمعت تواريخ الموارنة، كالدويهي والأمير حيدر الشهابي والشدياق وغيرهم، أنه في أيام الأمير فخر الدين المعني ارتفعت رؤوس النصارى وعمّروا الكنائس وركبوا الخيل بسروج ولفّوا شاشات بيضاء ولبسوا زنانير مسقطة وحملوا البنادق المجوهرة. وأمّا بنو الخازن، فبعد أن صاروا أصحاب مقاطعة وخدموا الطائفة المارونية التي هم منها، صارت لهم سيادة ومكانة وثروة وانتهى الأمر مع الزمن بأن صارت لهم علاقة بملوك فرنسة؛ ولكنَّ أصل إقطاعهم إنّما هو من المعنيين، كما أنَّ أصل مشيخة بني جيش في غزير هي من الأمراء بني العسَّاف الذين كانوا يعتمدون عليهم.

وكان المشايخ بنو حماده من المتاولة يتولّون جبيل وجوارها، تارةً من قِبَل الأمراء، وطورًا من قِبَل ولاة طرابلس. وسنة ١٦٥٤ تولّى أحمد حماده أبو زعزوعة جبّة بشراي. وفي سنة ١٠٥٨ تولاّها من قِبَل والي طرابلس المقدَّم فارس بن مراد اللمعي. وفي سنة ١٦٧١ صدر فرمان سلطاني من الأستانة، بناءً على إنهاء والي الشام وقاضي بيروت وصيدا، بتولية الشيخ أبي نوفل الخازن على مقاطعة كسروان.

فكسروان وجبيل والبترون والجبّة كانت بعد انقراض الأمراء بني العسَّاف، تارةً تحت حكم الأمراء بني معن، وتارةً تحت حكم الأمراء بني سيفا، وكان أهمّ أصحاب المقاطعات فيها المشايخ الحمادية المتاولة والمشايخ بنو الخازن الموارنة.

وسنة ١٦٩٧ توفّي الأمير أحمد المعني بلا عقب، فاختلف أهالي لبنان على من يولّونه بعده؛ ولمَّا كانت الغلبة في الشوف للقيسية، تمكّن هؤلاء من تولية الأمير بشير الشهابي، ابن أخت الأمير أحمد المعني، وجاءوا به من وادي التيم إلى لبنان. واعترض اليمنية على ولاية الأمير الشهابي القيسي، فلم يفلحوا، لأنَّ القيسية كانوا

استرضوا والي صيدا مصطفى باشا، وهذا عَرَضَ الواقعة للسلطان مصطفى، فحضر الجواب من السلطان بأن يكون الأمير حيدر الشهابي واليًا على لبنان مكان المعنيّين لا الأمير بشير؛ وذلك لأنَّ الأمير حيدر المذكور هو ابن بنت الأمير أحمد المعني، الوالي الأخير من آل معن، وبهذا هو أحقّ بالإرث. وكان صدور هذا الأمر بواسطة الأمير حسين ابن الأمير فخر الدين المعني، الذي لم يقتل مع أبيه، وكان في خدمة الدولة في الأستانة، وكان مصطفى باشا والي صيدا قد عُزِلَ وجاء مكانه أرسلان باشا المطرجي، فأبلغ الأمر السلطاني إلى الأمير بشير، فأجاب بأنَّ الأمير حيدر لا يزال قاصرًا في سنّ الثانية عشرة، والتمس أن يكون هو الوالي بالنيابة عنه، فجاء الجواب من السلطان بأن يكون الأمير بشير واليًا بالنيابة إلى أن يكون الأمير حيدر بلغ أشدَّهُ فيتسلّم زمام الولاية؛ فلمَّا بلغ ذلك أمراء اليمنية هاجروا إلى دمشق. ووقع بعد ذلك أن دسَّ الأمير حيدر السمَّ للأمير بشير في الحلواء فمات، وتولَّى هو مكانه. وفي أيامه نشبت واقعة عين دارة بين القيسية واليمنية، وانهزم اليمنية، وقُتِلَ سبعة من الأمراء بني علم الدين، وقُبِضَ على محمود باشا أبي هرموش الذي كان تولَّى كبر تلك الفتنة وتمّ الظفر للقيسية، وهاجر كثير من اليمنية إلى حوران؛ وهذا هو مبدأ وجود الدروز هناك. وأطلق الأمير حيدر لقب الإمارة على المقدَّمين بني أبي اللمع، أصحاب مقاطعة المتن، وأصهر إليهم وتزوَّج منهم، وأقطع بني نكد شحَّار الغرب لأنهم نصروه في معركة عين دارة، واقتطع الغرب الأعلى من مقاطعة الأرسلانيين وسلَّمها لبني تلحوق، وذلك لأنَّ الأمير يوسف أرسلان كان يمنيًّا. وأقطع بني عبد الملك الجرد الذي كان للأمراء آل علم الدين. ولم يكن الأمير يوسف أرسلان حضر واقعة عين دارة لأنه كان انتُخب ليكون واليًا مكان الأمير أحمد المعني ومال إليه كثير من أكابر لبنان، فقام في وجهه القيسية من جهة، ولم يعضده الأمراء بنو علم الدين اليمنية وطلبوا الإمارة لأنفسهم، فلزم الأمير يوسف الحياد في هذه الواقعة لكن ظفر القيسية التام أخلَّ بالتوازن إخلالاً تامًّا، ولم تقم من بعد واقعة عين دارة قائمة للحزب اليمني، واستأسد القيسيون في

كلّ مكان واجتهد الشهابيون في إضعاف الأرسلانيين بما أمكنهم. ولم يكتفوا باقتطاع الغرب الأعلى وتسليمه للتلاحقة[1]، حتّى اعتدوا على أملاك الأرسلانيين ونزعوها منهم. وحسبك أنه لمَّا مات الأمير اسمعيل ابن الأمير يوسف الأرسلاني سنة ١١٨٤ (١٧٧٠)، وضع الشهابيون أيديهم على أملاكه وكان أغنى أهل لبنان في عصره، فاستكثروا هذه الثروة وأرادوا أن يستأثروا بها بحجّة أنه كان متزوِّجًا منهم، وأنه لمَّا كان لم يعقب ولدًا، فقد أوصى بتركته للشهابيين. وانظر كيف يروي الأمير حيدر الشهابي المؤرِّخ هذه الواقعة (هو حيدر بن أحمد بن حيدر أول والٍ من الشهابيين على لبنان الذي انتصر على اليمنية في عين دارة) قال:

"وفي السنة ١١٨٤ توفّي الأمير اسماعيل ابن الأمير يوسف أرسلان، حاكم الغرب الأدنى، ولم يكن له ولد ولا عوض، فأوصى بماله للأمراء آل شهاب. وبعد وفاته اختلفوا عل التركة، وكان الأكثر جهادًا في ذلك الخلاف الأمير علي أخو الأمير منصور وأخوه الأمير يونس، واشترك معهم الأمير سيِّد أحمد ابن الأمير ملحم، ثمَّ تداخل الأمير منصور بينهم في الصلح وترك لهم نصيبه من الوصيّة وقسَّم بينهم بالسوية، فأخذ الأمير علي رزق وادي شحرور، وأخذ الأمير يونس عقار برج البراجنة، وأخذ الأمير سيِّد أحمد طاحون المخاضة وبعض العقار في نهر بيروت، وارتضى كلٌّ بما أخذه".

هذا كلام الأمير حيدر بحرفه. وحقيقة الحال أنَّ الأمير اسماعيل كان قد تزوَّج بالأميرة زليخا الشهابية ولم يولد له منها، فتزوَّج بابنة عمِّه بدر السماء ابنة الأمير حمد ابن الأمير محمَّد، فولد له منها ابنة هي زوجة الأمير فندي بن بشير بن محمَّد بن حيدر، فكان له إذًا وارث من صلبه؛ ثمَّ إنَّه ليس من المعقول أن يوصي بتركته للأمراء الشهابيين ويحرم أقاربه. ويقال إنَّه وُجدت وصيّة من الأمير اسماعيل لكنّها غير ثابتة، فضلاً عن مخالفة العمل بالوصيّة للشرع إن لم يجزها الورثة، وفضلاً

---

(١) واقتطاع الشحّار الذي كان للتنوخيين، وآلَ من بعدهم إلى الأرسلانيين.

عن مخالفة ذلك لقواعد البيوتات الكبيرة والعشائر، وهي عدم إخراج الثروة من عائلة إلى أخرى. وقد ذكر هذه القصّة صاحب أخبار الأعيان، فقال إنَّ الأمير اسماعيل توفّي بلا عقب - والحقيقة أنه خلف ابنة هي الأميرة فانوس، وهي زوجة الأمير فندي - وأوصى بأملاكه نصفًا للأمير يوسف ملحم والنصف الآخر لباقي الأمراء الشهابيين، فاختلف الأمراء في قسمتها فحضر الشيخ علي جانبلاط إلى عين عنوب يوم المأتم وتعصّب للأمراء الأرسلانية، وحضر الأمير منصور الشهابي - الذي كان واليًا على الجبل - من بيروت وأحضر الأمراء أقاربه إليه وزجرهم عن الخلاف. ونحن نقول إنَّه زجرهم عن الخلاف فيما بينهم في قسمة تلك التركة الطويلة العريضة لا عن الخلاف مع الأرسلانيين في أخذها منهم بغير حقّ.

وقد استمرَّ حكم الشهابيين من سنة ١٦٩٧ إلى سنة ١٨٤٠، أي مائة وثلاثًا وأربعين سنة، تولّى فيها منهم الأمير بشير الأول، فالأمير حيدر حفيد ابن معن، فالأمير ملحم ابن الأمير حيدر، فأخواه الأميران أحمد ومنصور بالاشتراك، فالأمير يوسف ابن الأمير ملحم، فالأمير بشير الثاني الملقَّب بالكبير، وهو ابن الأمير قاسم ابن الأمير عمر ابن الأمير حيدر، وكان مرجعهم ولاية الدولة في صيدا، ثمَّ في عكّا. وكان أشهر الولاة الذين تولّوا في هذه المدّة أحمد باشا الجزّار البشناقي الشهير بالقسوة، والذي دحر بونابارت عن عكّا. وفي سنة ١٨٠٠ انتهز الجزّار فرصة الخلاف بين الأمير بشير وأقاربه أولاد الأمير يوسف الذين كانوا ينازعونه الحكم وأراد أن يستولي على الجبل ويخضعه لحكمه كسائر المقاطعات، ويستوفي منه الضرائب التي يستوفيها من غيره، وحشد لذلك جيشًا من الأرناؤوط والهوّارة وغيرهم، فكان أول ما بدأ به الشويفات، فزحف إليها ستّة آلاف مقاتل ووصل الأرناؤوط إلى حارة العمروسية، ودخل الهوّارة حارة القبّة؛ إلاَّ أنَّ أهل الشويفات والغرب، وكانوا ألف مقاتل لا غير، وقفوا في وجوههم ثمَّ أزاحوا الهوّارة عن حارة القبّة وقتلوا قائدهم، وانكفأوا على الأرناؤوط فكسروهم وقتلوا منهم ماية رجل. روى ذلك الأمير حيدر والشيخ طنّوس الشدياق، وسمعت أنا ذلك من

أفواه المعمّرين من أهل الشويفات نقلاً عن آبائهم، لا بل شاهدت رجلاً من أهل الفساقين حضر تلك المعركة اسمه سلمان نجم غصن، وكان حديثي معه سنة ١٨٨٨، أي بعد ثمانٍ وثمانين سنة من الواقعة، وسألته كم كان عمرُه ذلك اليوم، فقال لي إنَّه كان شابًّا. فحسبنا أنه لو كان يومئذٍ ابن ٢٥ سنة فيكون عمره يوم حدَّثني ١١٣ سنة، وكان أهل قريته يقولون إنَّه ابن ١١٥ سنة.

وكان الأمير بشير حضر ومعه نحو ألفي رجل من أهل البلاد ووافاه كثير من المشايخ، فنشب القتال بينه وبين عسكر الجزَّار عند بعبدا، فانكسر الأمير إلى وادي شحرور، ثمَّ نهض العسكر إلى أرض القتل فوق بعبدا ونهد إليه الأمير برجاله، فانكسر الأمير أيضًا إلى عاريًّا وقُتِلَ الشيخ جهجاه العماد وأحرق العسكر عاريًّا. ثمَّ قدمت نجدة ثلثمائة رجل مع الشيخ بشير جنبلاط والنكدية والتلاحقة، فكرّوا على العسكر عند الكحَّالة، فدحروه ورجع إلى بيروت. وبعد ذلك مال الأمراء المخالفون للأمير إلى الصلح بعد الاتّفاق مع مدبّرهم جرجس باز، وقَطَعَ الجزَّار الأمل من الاستيلاء على الجبل، فاسترجع عسكره وفرقه في أطراف إيالته. وكان الأمير بشير أعقل والٍ عرفه لبنان، لكنّه لم يكن أعدل والٍ ولا أرحم والٍ، بل ارتكب من أعمال الظلم والعسف وضبط أملاك الناس وسفك الدماء شيئًا كثيرًا يعتذر عنها الذين يدافعون عنه بأنها كانت من مقتضى أحوال ذلك العصر، وأنَّ الحكم لم يكن ممكنًا بدونها؛ وهو عذر واهٍ لأنَّ العدل ممكن في كلّ عصر، ومفيد في كلّ عصر، وتحته يدخل وضع الشدّة في موضعها والحلم في موضعه. والأمير بشير لم يكن ممّن يراعي في أحكامه إلاّ بقضيّة تأمين إمارتهِ وتوطيدها. ولكنّه كان على جانب عظيم من الحكمة والدهاء والصبر والإقدام وعفّة اللسان والوقار والرصانة والنجدة والكرَم، فكان اجتماع هذه الخصال فيه سببًا لنجاحه، وواتاه الحظّ بما لم يؤاتِ أحدًا من أمراء لبنان، فاستمرَّ حكمه نحو أربعٍ وخمسين سنة. وفي أيامهِ استولى محمَّد علي، والي مصر، على سورية على أثر خلاف وقع بينه وبين عبد الله باشا، والي عكَّا، وكان الأمير بشير متّفقًا مع محمَّد علي من قبل،

وقد زاره بمصر وعاهده على أنه متى زحفت جيوشه إلى سورية يكون هو، أي الأمير بشير، في صفّهِ فلمَّا زحف ابراهيم باشا بالجيش المصري إلى عكَّا سنة ١٨٣١، وافاه الأمير بشير إلى عكَّا برجال لبنان وانضوى تحت لوائه وبقي محافظًا على طاعة محمَّد علي إلى الآخر. فلمّا تقرّر بين الدول، ما عدا فرنسة، إخراج محمَّد علي من سورية، وكانت دفَّة هذه السياسة حينئذٍ في يد أنكلترة، وقد قدمت أساطيل الدول مع أسطول الدولة العثمانية إلى سواحل سورية، اضطُرَّ الأمير بشير إلى الاستسلام، فخيَّروه في الإقامة بأيّ بلد أراده، ما عدا مصر وفرنسة، فاختار مالطة. وكان ذلك سنة ١٨٤٠. ثمَّ التمس الإذن في الذهاب إلى إستانبول، فأذنت له الدولة في ذلك وأقام بإستانبول إلى أن توفّي فيها سنة ١٨٥١. ولمَّا انصرف ابراهيم باشا ابن محمَّد علي من سورية، نصّبت الدولة العثمانية، بالاتّفاق مع الإنكليز، الأمير بشير ملحم الشهابي واليًا على الجبل وهو بشير الثالث. وكان هذا الاختيار خطأً محضًا لأنَّ الأمير بشير المذكور لم يكن فيه شيء من صفات سلفه، وكان مجَّانًا بذيء اللسان سيّئ التدبير، فلم يلبث في الإمارة أكثر من سنة حتَّى آسف الخاصّة والعامّة وغاظ زعماء الدروز، فتآمروا بقتله. ثمَّ حدثت فتنة في دير القمر، مركز الحكم بين النصارى والدروز، فتنة اتّسعت بين الفريقين وامتدّت إلى سائر الأماكن، وذلك سنة ١٨٤١، وانتهت بأنَّ الدولة علمت بأنَّ الأمير بشيرًا هذا غير أهلٍ للولاية، وعَزَلَته وعرضت على اللبنانيين قبول والٍ من رجال الدولة. فالنصارى أبوا وقدّموا عرائض للدولة وللدول طالبين إبقاء ولاية الشهابيين. وأمّا الدروز، فقبلوا ولاية أحد رجال الدولة. وكان مصطفى نوري باشا هو الذي ولَّته الدولة أمور الجبل، فبعد أخذ وردّ ولَّى عليه عمر باشا الملقّب بالنمساوي، فتسلَّم زمام الحكم وحاول أن يرضي النصارى والدروز معًا. فلا أرضى هؤلاء ولا هؤلاء. ووصل أسعد باشا من قبل الدولة واليًا على إيالة صيدا، فرأى الأصلح أن يقسم الجبل إلى ولايتين إحداهما للنصارى والثانية للدروز، فانتخب الأمير أحمد عبَّاس الأرسلاني واليًا للقسم الجنوبي وسمّاه قَيِّم مقام الدروز. وانتخب الأمير

حيدر اسماعيل اللمعي واليًا على القسم الشمالي وسمّاه قَيِّم مقام النصارى. وولّى على جبيل وتوابعها حاكمًا مسلمًا. وجعل أسعد باشا طريق الشام إلى بيروت فاصلاً بين القيمقاميتين. ثمَّ جعل دير القمر مستقلّة بنفسها وولّى عليها حاكمًا مسلمًا من قِبَلِه (١٨٤٤).

ثمَّ كانت في القلوب ضغائن بين النصارى والدروز، فتجدّدت الفتنة بين الفريقين وجرت الوقائع، وتُسمَّى هذه بالحركة الثانية. كما أنَّ وقائع سنة ١٨٤١ تُسمَّى بالحركة الأولى. وبعد أن سُفكت دماء كثيرة خمدت نار الفتنة، وجاء من الأستانة شكيب أفندي (الذي صار فيما بعد شكيب باشا، وهو والد عارفي باشا أحد الذين تولّوا الصدارة في زمن السلطان عبد الحميد) فسكَّن الأمور وجمع الأسلحة وعزل الأمير أحمد الأرسلاني وجعل مكانه الأمير أمينًا أخاه لأنه وجده أدرى من أخيه، فاستعفاه الأمير أمين، فأبى إلاّ أن يولِّيه. وعاد شكيب أفندي إلى إسلامبول وقد راقت الأمور.

ثمَّ توفّي الأمير حيدر اسماعيل اللمعي وخلفه الأمير بشير أحمد اللمعي على قائمقامية النصارى، وذلك سنة ١٨٥٤. ثمَّ مات الأمير أمين أرسلان وخلفه على قائمقامية الدروز ابنه الأمير محمَّد الأمين أرسلان. وفي هذه المدّة، أي من سنة ١٨٤٥ إلى سنة ١٨٦٠، لم تحصل حوادث بين الدروز والنصارى، وإنّما حصلت حادثة كسروان بين المشايخ بني الخازن والأهالي، وذلك قبل سنة ١٨٦٠ بقليل؛ إذ إنَّ الأهالي ثاروا على المشايخ وطردوهم من كسروان وضبطوا أملاكهم، فلجأوا إلى بيروت ورفعوا شكاويهم إلى الوالي، وكذلك ذهبوا إلى الشويفات واستمدّوا الأمير أمين أرسلان. وتشاور أكابر الدروز في شأنهم وقرّروا الزحف إلى كسروان وإعادتهم إلى أماكنهم، لأنّ أصحاب الإقطاعات من الدروز كانوا يخشون مغبَّة ثورة الأهالي على المشايخ وأن تمتدّ الحركة إلى بلادهم. ولكن في تلك الأيام كانت ابتدأت مقدِّمات سنة الستّين الحافلة بالحوادث، وكان ابتداؤها من روح الثورة الكسروانية نفسها، أي أنَّ الأهالي من المسيحيين الذين انتقضوا على حكم

الإقطاعات في كسروان كانوا يريدون الانتقاض على الحكم نفسه في الشوف وجزين. وإذا كانوا أصبحوا يستثقلون حكم ابن الخازن نفسه، وهو مسيحي مثلهم، بل ممّن قد سبقت له على المسيحيين أيادٍ بيض يحفظها التاريخ إلى الأبد، فهم أحرى بأن يستثقلوا حكم مشايخ الدروز الذين كان تحت حكمهم من المسيحيين أكثر ممّا كان من الدروز. فأصل الانتقاض كان من الأهالي على المشايخ بقولهم إنَّ هذا الحكم أصبح غير مقبول وإنَّ استبداد الإقطاعيين بالأهالي شيء لا يُطاق. ولقد كان الأهالي في عهد الأمير بشير الكبير أسعد حالاً ممّا كانوا في عهد القائمقاميتين الأرسلانية واللمعية، وذلك لأنَّ الأمير بشير، برغم اعتماده في الحروب والأسفار على الإقطاعيين من المشايخ كآل جنبلاط وآل عماد وآل نكد وآل تلحوق، وهَلُمَّ جرًّا من الدروز، وآل الخازن وآل حبيش وهَلُمَّ جرًّا من النصارى، كان في الواقع ماسكًا بطرف الأهالي، مانعًا لاستطالة المشايخ عليهم، بانيًا سياستَهُ على حفظ التوازن بين الفريقين حتَّى لا يعجزَهُ أحدهما. وكان إذا رأى بيتًا من البيوت الإقطاعية ازداد كثيرًا في حوله وطوله اجتهد في خضد شوكتهِ وأغرى به بيوتًا أُخر، إمّا من أقارب ذلك البيت، أو من عائلات أخرى، كما فعل بالنكدية الذين ألَّب عليهم آل جنبلاط وآل عماد، فغدروا بهم في مجلسه في دير القمر وقتلوا منهم خمسة، ثمَّ قبضوا على أربعة آخرين وقتلوهم ولم يبقَ منهم سوى الأولاد الصغار. وكان يريد أن يتولَّى المشايخ أنفسهم قتل بعضهم بعضًا حتَّى يقع الدم بين العائلات الإقطاعية وتستمرَّ بينهم العداوة. وهكذا قضى الأربع والخمسين سنة من ولايته في التضريب بين فريق وفريق؛ يومًا يؤلِّب آل جنبلاط وآل عماد على آل نكد، ويومًا يؤلِّب آل عماد وآل نكد على الجنبلاطية، ويومًا يؤلِّب آل تلحوق وآل عبد الملك على العمادية. وقد رأى الناس أنَّ الدم الذي أوقعه بين آل جنبلاط وآل نكد لم يكن بدون فائدة، لأنه لمَّا وقعت الواقعة بين الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط، وهي المسمَّاة بحركة المختارة، وانضمَّ إلى الشيخ بشير قسم من الأمراء الشهابيين، أعداء الأمير، والأمراء الأرسلانيون وآل عماد وكثير من

المشايخ، وظهرت الغلبة لهذا الفريق على الأمير، ومن بقي معه تأهّب للفرار من بيت الدين ملتجئًا إلى الدولة. وبينما أحمال أمتعته في ميدان بيت الدين تُرفع على ظهور الجِمال، إذ جاء آل نكد، وكانوا هم أولئك الصغار الذين كانوا في وقت قتل آبائهم صغارًا، فوجدوا في سنة حركة المختارة شبّانًا (واقعة قتل النكدية كانت سنة ١٧٩٧، وواقعة المختارة كانت سنة ١٨٢٤)، فبقيت أحقادهم تغلي، لا سيما على الشيخ بشير جنبلاط الذي كان النكدية حلفاء له فغدر بهم، ولاحت لهم الفرصة للأخذ بالثأر في حادثة المختارة، إذ جاءوا برجالهم إلى بيت الدين والأمير متأهّب للرحيل، فأنزلوا الأحمال عن ظهور الجِمال وقطعوا الحبال بالسيوف ووقفوا هم والتلاحقة وبنو حمادة من بعقلين في وجه الجموع التي كانت في المختارة، وقد زحفت إلى بيت الدين، وذلك إلى أن وصلت عساكر الدولة من صيدا، فتزلزلت أقدام الثائرين وانهزموا، وكان ما كان للأمير بشير من وقائع التضريب بين المشايخ وتأريث نيران المنافسات فيما بينهم ما لا يُحصى. وبهذه الوسيلة استتبَّ له الأمر هذا الزمن الطويل، وكان في الوقت نفسه يقوّي الأهالي في وجه المشايخ ويمنح بعضهم إقطاعات كما أقطع بني حماده من بعقلين ناحية إقليم الخروب، وخاطبهم "بالأخ العزيز"، اللقب الذي كان يومئذٍ علامة المشيخة. وكان أيضًا لا يقتصر في توهين قوَّة المشايخ على الإغراء فيما بينهم وعلى تقوية العامّة في وجههم، بل كان إذا أحسَّ بأنَّ بيتًا من بيوتاتهم نَمَتْ ثروته نموًّا زائدًا واستكثر من اقتناء الأملاك والعقارات، تقاضاه تأدية شيء من المال ما دام يعلمه موسرًا ذا فضلة. وليس لهذا التغريم أدنى دخل في الأموال الأميرية، ولا هو عن جناية جناها المغرَّم، بل هو أشبه بالفصاد الذي يصفه الأطبّاء لصاحب الدم الكثير. ولم يكن الأمير بشير يحدّد المبلغ الذي يتقاضاه، بل صيغة الطلب كانت هي هذه: (ادفعوا جانبًا من المال)؛ فقد يدفع المغرَّم أولاً وثانيًا ولا يزال الطلب لاحقًا به بدون تحديد إلى أن يعرف الأمير أنْ لم يبقَ عنده مكنة للأداء. وهذا عدا ما كان يغرِّم به عند الجرائم أو عند المخالفة له؛ فهذا لم يكن له حساب ولا كان داخلاً تحت معيار معلوم، بل كان عائدًا إلى

استحسانه. فكلّما ثار عليه ثائر واقتضت الحال أن يعفو عنه ويسمح له بالعودة إلى بيته، فرض عليه مبلغًا معلومًا. ومن هذا القبيل أنه بعد أن فشلت حركة المختارة، وكان جدّي الأمير حسن أرسلان ممّن قاتلوا الأمير فيها وهجم بنفسه على قصر بيت الدين، شفع له عند الأمير المشايخ النكدية الذين كانوا أصدقاء لجدّ كاتب هذه الأحرف، فلم يرضَ عنه، ولم يأذن له بالرجوع إلى وطنه من دمشق حيث كان التجأ إلاّ بغرامة خمسة وعشرين ألف غرش وخمسة رؤوس من الخيل مع عددها وحلاها، وكان ذلك مبلغًا كبيرًا في ذلك الوقت (منذ مائة وخمس سنوات). وهكذا كانت الحالة مع الجميع؛ فلم يسلم بيت من بيوت الأكابر في جبل لبنان من تغريم الأمير بشير وبدلاً عن المرّة مرارًا. وكانت الولاة الذين من قِبَل الدولة تُفرض عليه الفينة بعد الفينة مبالغ من مائة ألف غرش ومائتي ألف غرش، وهَلُمَّ جرًّا، وكان مضطرًا لتأدية ذلك أكثر الأحيان محافظة على منصبه. وبرغم كلّ ما كان يؤدّيه للولاة، كانت خزانتهُ يوم صُرِفَ عن ولاية الجبل سنة ١٨٤٠ تحوي ثمانية عشر ألف كيس، أي نحو تسعين ألف جنيه عدا الحليّ والجواهر.

ونعود إلى قضية الإقطاعات وأصحابها والعامّة بإزائهم، فنقول إنَّ هذه الأحوال التي كانت في أيام الأمير بشير وأسلافه من تضريب وتغريم وتبليص قد تبدَّلت في أيام الأرسلانيين واللمعيين الذين لم تكن لهم هذه السلطة كلّها على المشايخ؛ فكان لهؤلاء في أيام القائمقاميتين من السيادة والعنجهية ما لم يسبق لهم في وقت من الأوقات، وازداد عسفهم للأهالي وتسلّطهم عليهم. وكان مشايخ الدروز لا يستثنون في ذلك، بل يعمّ استبدادهم النصارى والدروز، وكذلك المسلمين. وهذا هو شأن الإقطاعيين في كلّ الدنيا، وفي أوربة كلّها، يوم كان الحكم الإقطاعي (Féodal) فيها عامًّا. ولكنَّ شكوى العامّة النصارى من مشايخ الدروز كانت ترجع إلى سببين، على حين أنَّ شكوى العامّة الدروز كانت ترجع إلى سبب واحد، وكان لهذا السبب ما يخفّفه عند الدروز. وذلك أنَّ النصارى كانوا يشتكون من الظلم الإقطاعي في حدّ ذاته ويثقل عليهم وقوعه عليهم من مشايخ الدروز

الذين ليسوا من ملّتهم. وكانوا يتذكّرون أيام الأمير بشير الذي كان يؤيّد النصارى على الدروز بوجه الإجمال، ويؤيّد العامّة على المشايخ بنوع خاص. وأمّا العامّة من الدروز، فكانت تؤذيهم سلطة مشايخهم أقلّ ممّا تؤذي النصارى؛ وهذا لأنَّ اعتداء مشايخ الدروز على عامّة الدروز كان أقلّ في حدّ ذاته لأنَّ هؤلاء كانوا جند المشايخ، فكان المشايخ يحتاجون إليهم ويتجنّبون إحفاظ قلوبهم حتّى لا يخرجوا من أيديهم ويفقدوا بذلك قوّتهم. وهناك سبب آخر لتحمل عامّة الدروز بعض الأذى من مشايخ الإقطاعات عندهم، وهو قلّة عدد الدروز بالنسبة إلى النصارى واحتياج الدروز إلى زعمائهم بدرجة احتياج زعمائهم إلى عامّتهم، إن لم يكن أكثر. ولقد كان زعماء الدروز في الغابر ذوي ثروة واسعة وقرى ومزارع لا يأخذها العد، فكانت عامّتهم تعيش أو ترتفق في هاتيك الأراضي. وعلى كلّ حال، لم يكن في طاقة الدروز، نظرًا لقلّة عددهم بإزاء النصارى، أن يثور عامّتهم على مشايخهم ولا أن يفرط مشايخهم في إرهاق عامّتهم. أمّا عامّة النصارى في كسروان، فقد ثاروا على آل الخازن إذ لم يكن هناك دروز يخشون غائلتهم، فيضطرّوا لاحتمال سلطة آل الخازن خوفًا منهم. كما أنَّ عامّة النصارى في الشوف وجزين وجوارهما كانوا متحفّزين للقيام على مشايخ الدروز الذين كانوا ساكنين في مقاطعاتهم بحجّة أنهم يرهقونهم ظلمًا، وأنَّ الدروز ليس لهم حقّ في الحكم على النصارى الذين كانوا يريدون دائمًا الخلاص من حكم الدروز. وكثيرًا ما عرضوا على الدولة أن تولّي عليهم مديرين من قبلها رأسًا، بشرط أن ترفع حكم الدروز عنهم. فإذا أنعم الإنسان النظر في حادثة الستين (لأنها جرت سنة ١٨٦٠) وأسبابها لم يجدها ناشئة عن مجرد بغضاء بين النصارى والدروز من حيث إنَّ هؤلاء نصارى وهؤلاء دروز، بل يجدها حركة عاميّين على إقطاعيين، كما جرى بعد ذلك في جبل الدروز بحوران، إذ انتقض العامّة على المشايخ، وكلّهم دروز، وذلك من نحو أربعين سنة، وطردوهم، فلجأوا إلى الشام وشكوا أمرهم إلى الدولة وساقت الدولة جيشًا حتّى أعادتهم إلى بيوتهم، وكانت واقعتهم واقعة عامّة

كسروان مع المشايخ آل الخازن بعينها. وإنَّ هذه الروح التي سَرَت بين عامّة النصارى في جبل لبنان بأن رفعوا سلطة الإقطاعيين الثقيلة عنهم، هي التي كانت في الحقيقة مبدأ حادثة الستّين بين النصارى والدروز، لأنّ المشايخ من الدروز كانوا يحكمون على عدد كبير من النصارى يفوق عدد الدروز الذين في مقاطعاتهم. ولو كان الدروز متساوين في العدد مع النصارى في جبل لبنان لربّما كان عامّة الدروز اتّحدوا مع عامّة النصارى يدًا واحدة على مشايخ الدروز ومشايخ النصارى معًا ولم يكن الانقسام طائفيًّا كما حصل. فالسبب الوحيد الذي وقى مشايخ الدروز من غائلة انتقاض الدروز عليهم إنّما كان قلّة عدد الدروز إجمالاً، فكان بنو معروف مضطرّين إلى التماسك في وجه النصارى الذين يفوقونهم في العدد سبعًا أو ثماني مرَّات. وكان عامّتهم منقادين إلى زعمائهم. لهذا تحوَّل الشقاق إلى عداوة طوائف بدلاً من أن يكون عداوة طبقات. وهذه النقطة قلَّما تنبَّه لها الذين كتبوا عن حادثة الستّين، وإن كانوا كتبوا عن ثورة أهل كسروان على بني الخازن، فإنّهم لم يجعلوا لها علاقة بالفتنة بين الدروز والنصارى، وجعلوها حادثًا موضعيًّا لا يتعدّى مكانه، وهذا خطأ محض؛ فإنَّ الروح روح واحدة. ولقد كان المشايخ الخازنيون قصدوا مشايخ الدروز وتقرّر بين الجميع أن يزحفوا إلى كسروان ويردّوا الخازنيين إلى بيوتهم ويأخذوا بثأرهم من الأهالي. ولمَّا ظهر الدروز على النصارى في حادثة الستّين كان أول مستفيد من فشل النصارى وأول مسرور به بنو الخازن الذين كانوا هاجروا إلى بيروت وأقاموا بها يراجعون الدولة، فلمَّا كان ما كان رجعوا إلى بيوتهم ودخلوا آمنين.

ولقد أجمع الموارنة على أنّ اليد الذي حُرِّكت في الجبل بين النصارى والدروز هي يد الدولة، لأجل أن تسود في الجبل وتستخدم الانشقاق وسيلةً لسلب امتيازات لبنان الثقيلة عليها. وهو وجه وجيه لا غبار عليه، لأنَّ الدولة العثمانية كانت تستثقل امتيازات الجبل من قديم الزمان، وتطمع أن تحكم فيه كما تحكم في بيروت ودمشق وجبل عاملة وجبل صفد مثلاً. ولكنَّ الدروز في لبنان كانوا يدركون

عواقب الأمور ولا يقدر أحد أن يتّهمهم بالضعف في السياسة، فكانوا لا يتحرّكون بيد الدولة لو حرّكتهم، هذا لو علموا أنّ هذه الحركة تؤول إلى غزوهم وسقوط امتيازاتهم. ولقد سبق في القديم أن حاولت الدولة الحكم رأسًا في الجبل ومشت إلى هذا الغرض من طريق التضريب بين زعمائه، ولم يتمّ لها شيء ممّا أرادت بشدّة مقاومة الدروز لها سياسةً وحربًا فقد كانوا يدًا واحدةً مع النصارى في ذلك وكانت للدروز اليد الطولى. ولكن رأى الدروز في المدّة الأخيرة، أي في الحقبة التي بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٦٠، وهي أيام القائمقاميتين الأرسلانية واللمعية، أنَّ المسيحيين غير راضين بحالة الحكم التي كانت، وأنهم متطالّون إلى إلغاء سلطة المشيخة، وهي السلطة التي تتوقّف عليها نعمتهم وسعادتهم، فاضطُرّوا حينئذٍ إلى الاستعانة بالدولة والاعتماد عليها لدفع الغائلة التي كانت تتهدّد سلطتهم. وهذا أمر طبيعي جرى مثله في جميع البلدان التي هبَّ فيها الأهالي يحاولون إسقاط ذوي الإقطاعات وإعلاء كلمة الديموقراطية؛ فطبقة الأُصلاء المتغلبين في كلّ محل قاومت عن كراسيها وامتيازاتها بكلّ ما قدرت عليه. نعم، إنَّ الديموقراطية كان لها الغَلَب الأخير، وأحيانًا كان الغلب للمركزية التي انحصرت فيها السلطة بعد أن كانت منتشرة وتوحّدت بعد أن كانت متعدّدة، ولكن لم يجرِ شيء من ذلك إلاّ بعد عراك شديد.

فالدروز في لبنان دافعوا عن تلك السلطة التي كانت لهم بكلّ ما استطاعوا. ولست أريد أن أقول إنَّ هذه السلطة كانت حقًّا لهم وإنَّه لم يكن للنصارى حقّ في الانتقاض على مشايخ الدروز، ولا المطالبة بالحقوق السياسية والإدارية بحسب عدد النفوس، لا بحسب السلطة أو بحسب التقليد القديم. كلاّ، ليس هذا هو مرادي. وإنّما أريد أن أدفع ادّعاء بعض المسيحيين من أنّ حادثة الستّين المشؤومة قد صنعها الدروز استبدادًا وعدوانًا منهم، أو بإغراء الدولة العثمانية التي كانت تريد عمدًا الفتنة لتتمكّن من إلغاء امتيازات لبنان وإلحاقه بالولايات المجاورة له.

نسخ مصوَّرة
عن بعض صفحات المخطوط

اعلان الدستور العثماني

وكلام على الحكم الدستوري

في الرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ وفق ١٣٢٦ اعلنت الدولة العثمانية الدستور واوجبت العمل به في بلادها

ولقائل ان يقول: مالنا وللدستور العثماني وللدولة العثمانية فقد انفصلنا عنها ونصلنا منها ودخلنا في دور جديد منذ انطفأت نار الحرب الكبرى وصار علينا ان ننظر الى الامام لا الى الوراء

والجواب اننا من سورية وان سورية كانت جزءاً من كل يقال له السلطنة العثمانية وان هذا الاتصال قد استمر اربعمائة وثلاث سنوات فمن البديهي ان يكون قسم من تاريخنا مرتبطاً بتاريخ هذه السلطنة كما ان الحوادث في هذه الدنيا هي عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات يرجع حاضرها الى غابرها وآتيها الى حاضرها فاذا اردنا ان ننظر الى الامام ونصيب مرامي النظر لزمنا ان ننظر الى الوراء ونتأمل في مجرى الحوادث حتى نعلم كيف تتشعب بعضها

من بعض وتولد آخرها من اولها

فالدستور العثماني هو احدى حلقات هذه السلسلة الطويلة وليس باقاتها شأنا

وهو فى اللغة لفظة فارسية معناها صاحب القاعدة. ومنه لقب الوزير بالدستور. وجاء فى فرمان السلطان الذى يخاطب به الوزراء " الدستور المعظم والمشير المفخم " وقد استعير للقاعدة نفسها وأطلق على الكتاب الذى يشتمل على قوانين الملك وضوابطه.

ويأتي الدستور ايضاً بمعنى الاذن فيقال للجند انهم اخذوا الدستور.

هذا ما كان من معنى الدستور فى اللغة ولقد اطلقه كتاب العرب على مجموع الانظمة والقوانين التى اتخذتها الدولة العثمانية لنفسها مقتدية فى ذلك بالدول الاوربية ولا سيما دولة فرنسة. وذلك لأن هذه اللفظة تفيد معنى قوانين الملك وضوابطه فوجدها العرب اقرب كلمة للتعبير عن الانظمة التى نسختها الدولة عن اوربة واستعملوها فى جرائد سورية ومصر وتونس وصارت هى المفهوم من كلمة Constitution عند الافرنج. فاما الاتراك فلم يستعملوا لهذه الانظمة لفظة دستور بل عبروا عنها " بالقانون الاساسي " تعريب Loi fondamentale وتوثر كتبهم وجرائدهم هذا الاصطلاح

وقد صار الدستور فى هذه الحقبة الاخيرة رديفاً للحكم الشوروي فاذا قيل حكم دستوري " او " حكومة دستورية " فمعنى ذلك

الحكومة القائمة على قاعدة الشورى التي ليس الأمر والنهي فيها للملك وحده
بل للملك والأمة معاً. فالملك لا يقدر ان يبتّ امراً من الامور العامة
الا بعد الوقوف على رأي الامة التي تكون قد تمثلت في مجلس نيابي
اشبه بالندوة

فالدستور اذاً هو نظام الملك المبني على سلطان الشعب والمساواة بين
جميع افراده

ولقد كان الدستور الافرنسي هو المثال الذي احتذت عليه اكثر الامم واخذت
به السلطنة العثمانية وهو من ثمرات الثورة المعروفة بثورة سنة ١٧٨٩
في فرنسة

والى تاريخ هذه الثورة لم تكن الشورى معروفة في الممالك الغربية وكان
لويس الرابع عشر ملك فرنسة يقول ولا يورّي: « الدولة هي انا »
وكذلك لم يكن النبلاء يعترفون للشعب بحق المساواة معهم. وكان اهل
والعقد في الامور العامة بأيدي النبلاء والاكليروس اي الاساقفة
والقسيسين ولما ساءت الاحوال في زمان لويس الثالث عشر
والد لويس الرابع عشر اضطرت الحكومة الى عقد ندوة عامة دعت
اليها الطبقات الثلاث طبقة النبلاء وطبقة الاكليروس وطبقة
الاهالي من تجار وزراع وصناع الخ وبينما هم يتذاكرون في الخطوب التي كانوا
يعالجون حلها قال احد الاهالي: ان الأمة الافرنسية هي عائلة واحدة
فلم يكد يتم كلامه حتى انتهره احد النبلاء قائلاً له: حاشا [illegible] لنا
ان نكون واياكم عائلة واحدة او ان نرضى بان تكونوا مساوين لنا في الحقوق
وما زالت هذه الروح هي السائدة في الغرب الاوروبي الى الثورة
الفرنسوية وقد كان استبداد النبلاء بالشعب واحتقارهم لهم من اعظم
عوامل هذه الثورة كما كانت هذه الحالة بعينها في الروسية هي [illegible] اسباب

البولشفيكية . فالثورة الروسية هي من جنس الثورة الفرنسوية
الا ان الروسية تأخرت عن الفرنسوية ماية وثمانيا وعشرين سنة هذا
هو كل الفرق . ثم ان الثائرين في الثورة الفرنسوية والذين غلبوا على
الامر كانوا الاهالي من كل فريق عدا النبلاء والكهنة فاما الثائرون
في الثورة الروسية فهم العملة من الاهالي والذين لا ملك لهم اى
الطبقة المسماة بالصعاليك . فالثورة الفرنسوية قامت في وجه
الملك المعنوي اى امتياز البيت المالك وامتيازات النبلاء والكهنة
ولم تمنع تملك الافراد وتأثل المتأثلين . واما الثورة الروسية فقامت
على الملك المعنوي والمادي معاً ومنعت اى تملك واى تأثل كان فلا
ملك عندها لاحد الا للحكومة . والحكومة ينبغي ان تؤلف من نواب العملة والزراع اي من كل الصعاليك .
وقد عاملت هذه الثورة المتمولين والمتأثلين من الاهالي نظيرما عاملت
الثورة الافرنسية الامراء والنبلاء والكهنة

ولقد قررت الثورة الفرنسوية الحكم الشوروي او الدستوري على ان
تستفيد منه وتشترك فيه جميع الامة . اما الثورة الروسية فقد
قررت بموجب مبادئ كارل ماركس اليهودي الالماني رأس الاشتراكيين
ان يكون الحكم شورويا وتؤلف له مجالس يقال لها « سوفييت »
لكن على شرط ان تنحصر هذه المجالس في طبقة الصعاليك
prolétaires وهذه الطبقة هي التي يكون لها الحكم على سائر
الطبقات

اما في الشرق فالاسلام من اصله شوروي [illegible] بموجب
نص القرآن الكريم (وامرهم شورى بينهم) وبموجب سنة

الرسول (ص) وهدى اصحابه الكرام. وهو ايضاً ديموقراطي بحت بقوله تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم) و بقول الرسول: ليس لعربي فضل على عجمي ولا لعجمي فضل على عربي الا بالتقوى وبعمل الخلفاء الراشدين الذين كانوا ابعد الناس عن عنجهية الملك وكانوا يقيدون من انفسهم ولا يتميزون بشئ عن سائر الامة حتى ان القاعدة التي كانت عند سلاطين آل عثمان والتي نص عليها الدستور العثماني وهي «ان السلطان مقدس وغير مسؤول» هذه مأخوذة عن الدساتير الاوربية لا عن الشريعة الاسلامية

فمهما كانت الحكومة الشوروية مقدسة في نظر الغربيين فهي في الاسلام اعرق والى سياسة الخلفاء الراشدين اقرب

ولهذا تلقى جميع الناس في السلطنة العثمانية اعلان الدستور العثماني بمزيد الارتياح

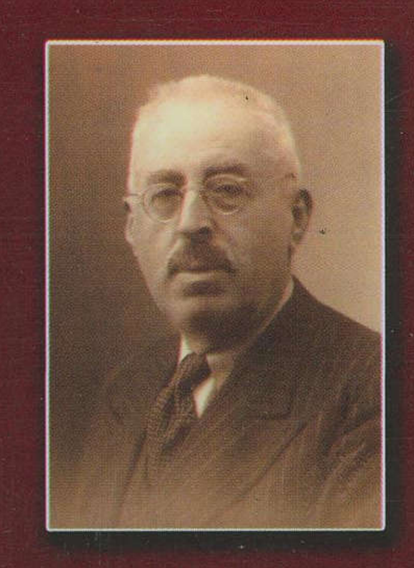
وكان السلطان عبدالحميد الثاني قد اقفل مجلس الامة لدول عهد سلطنته فبقيت الامة ساخطة في ذات نفسها ناقمة الى ان اعاد اعلان الدستور واستأنف فتح المجلس سنة ١٩٠٨ وذلك تحت ضغط ناشئة الترك على اثر الثورة العسكرية التي قام بها انور ونيازي في بلاد الروملي

وكانت احوال الدولة العثمانية سيئة جداً لاسيما في اواخر ايام السلطان عبدالحميد وصار الاكثرون يتوقعون سقوط الدولة وتقسيم ولاياتها بين الدول الاوربية واشفق المفكرون من الامة العثمانية من قرب وقوع هذا الحادث وصاروا ينظرون في الوجوه التي يرونها كفيلة ببقاء الدولة فلم يكن يظهر لهم منها سوى اعلان الدستور الذي به ينتقل الحكم من الفرد الى الامة ومن الاستبداد الى الشورى

وظنوا ان ذلك يبقي هذه السلطنة من خطر السقوط لان الحكم
الشوروي ستمثل فيه جميع عناصر الأمة العثمانية وسيكون فيه نواب
جميع الطبقات وستصبح ادارة الدولة الداخلية وسياستها الخارجية
تحت رقابة نواب الامة الذين سيكونون في الاغلب صفوة رجالها وبهذا
ستفلح هذه الدولة بالشكل الذي كان به فلاح الدول الاوربية
وقد كان هذا معقد آمال معظم العثمانيين فالاتراك منهم كانوا يرون
في اعلان الدستور والسير على جادته حفظ كيان السلطنة العثمانية التي
هي في الدرجة الاولى سلطنة تركية والعرب كانوا يرون في ذلك
اصلاح احوال الولايات العربية ونشر الحرية الشخصية وحفظ الخلافة
الاسلامية التي هي نظام حارس لكيان الاسلام والمسلمين . والاكراد
كانوا ينظرون الى هذا الحادث بالعين نفسها وكذلك الارناووط والبشناق
والبوماق (البوماق مسلمو البلغار) وهؤلاء كانوا يرون في الحكم
الدستوري دعامة تقيهم من شر الانسلاخ عن الدولة والوقوع تحت
حكم الاغلبيات المحيطة بهم من بلغار ويونان وسلاف وغيرهم ثم ان الارمن
والاروام ومسيحيي العرب الذين في سورية والعراق كانوا يرون اعلان
الدستور تجربة حسنة قد تفيد جميع العناصر التي تتركب منها هذه
السلطنة فان صحت هذه التجربة فلا يكرهون ذلك ويكون خيراً
من الحالة الحاضرة وان لم تصح وكان لا مناص من سقوط الدولة فلا
شك ان الذين سيخلفون الدولة سيكونون الافرنج وسيحررون الاروام
والارمن وسائر المسيحيين من حكم الاسلام فعلى الحالين لا يكونون هم
آسفين . . . .

وقد كانت بعض الفئات التي تريد بالدولة سوءاً في الباطن غير
مرتاحة الى حادث قد يدعم قوتها او قد ينساً من اجلها ولكن هؤلاء

فهرست المحتويات



١٨٦٩ـ ١٩٤٦

في الرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ وفق ١٣٢٦ أعلنت الدولة العثمانية الدستور وأوجبت العمل به في بلادها.

ولقائل أن يقول: ما لنا وللدستور العثماني وللدولة العثمانية؟ فقد انفصلنا عنهما ونصلنا منهما، ودخلنا في دور جديد منذ انطفأت نار الحرب الكبرى، وصار علينا أن ننظر إلى الأمام لا إلى الوراء.

والجواب، أننا من سورية وأنّ سورية كانت جزءًا من كلّ ما يُقال له السلطنة العثمانية، وأنّ هذا الاتّصال قد استمرَّ أربعمائة وثلاث سنوات، فمن البديهي أن يكون قسم من تاريخنا مرتبطًا بتاريخ هذه السلطنة، كما أنَّ الحوادث في هذه الدنيا هي عبارة عن سلسلة متّصلة بحلقات يرجع حاضرها إلى غابرها، وآتيها إلى حاضرها، فإذا أردنا أن ننظر إلى الأمام ونُصيب مرامي النظر، لزمنا أن ننظر إلى الوراء ونتأمّل في مجرى الحوادث حتّى نعلم كيف تشعّب بعضها من بعض، وتولَّد آخرها من أولها.

الأمير شكيب أرسلان